

PROVISIONAL

A/42/PV.87
14 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: <u>الرئيس</u>
(نيكاراغوا)	السيدة استورغا غاديا	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	
(سانت فنسنت وجزر غرينادين)	السيد بيترز	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام [٣٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/42/277 و A/42/465 و Add.1 و A/42/714)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر الذي اعتمده الجمعية هذا الصباح ، فإن قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند متقفل الساعة ١٦/٠٠ . لذلك أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

السيد الشكر (البحرين) : غني عن البيان أن استمرار التوترات والصراعات في مناطق كثيرة من العالم يؤثر تأثيرا مباشرا وسلبيا على دور الأمم المتحدة في صيانة وتوطيد السلم والامن الدوليين . وأبرز مثال على ذلك ، النزاع في الشرق الاوسط الذي طال أمده ، والذي يمثل أحد النزاعات والصراعات التي تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه إيجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة له . فلقد عاصرت الأمم المتحدة مراحل النزاع ، ومأساة القضية الفلسطينية التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الاوسط ، وواكبت محنة الشعب الفلسطيني وتاريخ المخططات الصهيونية منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٧ . إن جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، شأنه شأن جداول أعمال الدورات السابقة ، يضم بند "الحالة في الشرق الاوسط" . واليوم تعالج الجمعية العامة كدأبها في كل سنة هذه الحالة لاتخاذ المواقف والقرارات المناسبة والملائمة للتعجيل بتسوية سلمية عادلة وشاملة ، تكفل الامن والامتقرار والسلام لهذه المنطقة التي لم تنعم بهذه الامور ردحا طويلا من الزمن . والحالة الراهنة في منطقة الشرق الاوسط مازالت مدعاة للقلق البالغ ، إذ أن المشكلة التي تمثل جوهر ولب النزاع - قضية فلسطين - مازالت دون حل . ومما يزيد من أهمية معالجة ومداوات الجمعية العامة هذا العام ، أنها تتزامن مع انقضاء عشرين عاما على احتلال اسرائيل للأجزاء الباقية

من أراضي فلسطين العربية ، إضافة إلى احتلال أراض أخرى تابعة للدول العربية المجاورة لفلسطين ، كنتيجة لحربها العدوانية التي شنتها ضد الدول العربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٨٣ ، وبعد خمسة عشر عاما من احتلالها لما تبقى من أراضي فلسطين وسيطرتها عليها ، مدت اسرائيل ذراعها الطويلة بغزو شامل للبنان ، ومازالت حتى هذا اليوم تحتل أجزاء من أراضيه تزرع فيها الدمار وتسفك دماء الأبرياء من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني . فخلال العشرين عاما الماضية ، منذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، عانت المنطقة الأمرين من قيام اسرائيل بسلسلة من الغارات على الدول العربية ؛ تمثل ذلك في غزوها الفاشم والاشم للبنان وغاراتها على المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية ، وعدوانها على تونس ، البلد المسالم ، هذا وغيره من اعتداءات سافرة متتالية يحفل بها سجلها . فقد أشتت اسرائيل بما لا يدع مجالا للشك أو التخمين صفتها وطبيعتها العدوانية الامتيطانية التوسعية على حساب مقدرات الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة لفلسطين .

ويمكن رؤية هذه السمة ونمط السلوك الاسرائيلي بجلاء ووضوح من خلال قراءة متجردة ومنصفة لتاريخ المنطقة . فلقد شهدت منطقة الشرق الاوسط في الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٨٧ خمس حروب طاحنة ودامية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة دارت رحى الاخيرة منها على ارض لبنان الشقيق . ولقد بات واضحا ان إذكاء الصراع والتوتر ما بين اسرائيل والدول العربية سمة مميزة وأساسية في السلوك والسياسة الاسرائيلية . فاسرائيل التي جاءت كتجسيد عملي للفكرة والعقيدة الصهيونية التوسعية سعت وتستعى بشكل دائم ومطرد الى فرض الهيمنة والتوسع على حساب الدول العربية المجاورة لفلسطين .

لقد حاولت اسرائيل عن طريق الخداع الدبلوماسي والسياسي ان تصور للعالم بانها دولة مُحبة للسلام كما حاولت ان توهمه بانها محاصرة بين الدول العربية التي لا تمد لها يد السلام بل تحاول الانقضاض عليها ومسحها من خريطة العالم . واليوم وبعد عشرين عاما من احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية لم يعد خافيا علي احد زيفها السياسي وخداعها بتمسكها بالسلام . فاسرائيل تريد سلاما تُملّي فيه شروطها هي أي سلاما في إطار الهيمنة والسيطرة الاسرائيلية على منطقة الشرق الاوسط ومقدّراتها . ولم يعد بإمكان اسرائيل اليوم ان توهم العالم بكل ذلك أو ان تخفي وجهها القبيح كدولة معتدية ومحتلة هدفها التوسع على حساب الغير .

وأضع دليل على ذلك ما يتم تناقله بين الحين والحين في إفصاح زعماء اسرائيل وقادتها عن أطماعهم ، والاعلان عنها في رفعهم جهرا وعلانية شعارات "اسرائيل الكبرى" و "أرض اسرائيل من النيل الى الفرات" وتأييدهم فكرة الاستيطان "في كل أجزاء أرض اسرائيل" و "أن فلسطين أرض بلا شعب" .

فعملية اقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وزرعها بالمستوطنين الصهاينة ، أصبحت علامة مميزة وبارزة في السياسة الاسرائيلية خلال العشرين سنة الماضية . فقد قامت اسرائيل بضم القدس العربية وجعلتها عاصمة أبدية لها . كما قامت بفرض الولاية والقوانين الاسرائيلية على أراضي مرتفعات الجولان

السورية خرقا وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بذلك . وهناك قائمة طويلة بالاجراءات والتدابير والتشريعات الاسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى بهدف تشريد الشعب الفلسطيني وتفرغ الاراضي من سكانها . إن تلك القوانين تصوغها الكنيست وسلطات الاحتلال لخدمة اغراض الاستيلاء على الاراضي العربية وابتلاعها وتوسيع رقعة اسرائيل على حساب جيرانها العرب من خلال عمليات مصادرة الاراضي والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الامر الذي يعرض للخطر يوميا الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والجولان السورية المحتلة بسبب سياسة الاستيطان والضم الاسرائيلية . فلقد شهدت الاراضي المحتلة خلال العشرين عاما المنصرمة تزايدا مستمرا في اعداد المستوطنين الصهاينة واقامة المزيد من المستوطنات والمستعمرات مما احدث تغييرا ديموغرافيا وجغرافيا وماديا واسعا ، انتهاكا وخرقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب فضلا عن مبادئ القانون الانساني الدولي .

ولم ينج لبنان أيضا من عدوان اسرائيل ومخططاتها الاحتلالية ، فاسرائيل اليوم بعد احتلالها لاجزاء واسعة من اراضي لبنان تحاول جاهدة وبصورة منهجية تقسيم هذا البلد وتمزيقه خدمة لمخططاتها الصهيونية للسيطرة على المنطقة والتلاعب بمقدراتها ولتحقيق المزيد من الضرر والاضرار بهذا البلد الشقيق بمفغة خاصة والامة العربية بمفغة عامة .

إن متابعة السياسة والممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة تبين بجلاء ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي - كماداتها وبما درجت عليه من تحد للارادة الدولية ولمبادئ القانون الانساني الدولي وللاعراف والمواثيق الدولية - لا تقيم ادنى وزن أو اعتبار لهذه الاعراف والمواثيق بل تنتهج بشكل رسمي ومنظم ما يتناقض مع احكام الصوك والمواثيق الدولية ذات الصلة بتحديد مسؤوليات وواجبات سلطات الاحتلال كما نمت عليها اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ، وحددتها .

وليس هناك من يجادل في انطباق وسريان اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة باستثناء سلطات الاحتلال ذاتها بطبيعة الحال . فلقد اكدت قرارات الامم المتحدة ولاسيما قرارات جهازها الرئيسي مجلس الامن والجمعية العامة هذه الحقيقة .

ولسنا بحاجة هنا الى الخوض في شرح مضمون هذه القرارات فهي غنية عن البيان والتبيان وإنما قد يكون من المفيد التذكير بأن تلك القرارات تعكس الارادة الدولية التي ترفض الإستيلاء على الاراضي أو حيازتها عن طريق القوة والتي اعتبرت المستوطنات أو إقامتها وضم الاراضي أو الاستيلاء عليها أعمالا غير قانونية وغير شرعية بل وتشكل عبء رئيسية أمام إحلال السلام في المنطقة . وأكدت عدم الاعتراف بالتغييرات التي أحدثتها سلطات الاحتلال في الوضع القانوني والتكوين الطبيعي والديمقراطي والسكاني للأراضي المحتلة ، وأدانت الممارسات والسياسات التعسفية والمنافية لحقوق الانسان ، وهي الممارسات والسياسات التي تمارسها سلطات الاحتلال ، وشجبت بشدة استغلالها للشروات الطبيعية والبشرية في تلك الاراضي ، وقررت ان الاحتلال في حد ذاته يعد انتهاكا جسيما لحقوق الانسان للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، وعائقا لبلوغ الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في العودة والامتناع والسيادة وتقدير المصير .

في العام الماضي اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٣/٤١ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط الذي أكدت الجمعية العامة مرة أخرى بمقتضاه على تأييدها للدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي وفقا لاحكام القرار ٥٨/٢٨ جيم . ومن خلال قراءة متأنية ومتعمقة لتقرير الامين العام المعروض أمام الجمعية العامة طبقا للولاية الموكلة اليه بموجب القرار ٤٣/٤١ دال والصادر في الوثيقة A/42/277-S/18849 يمكن استخلاص النتائج التالية :

أولا ، لقد قام الامين العام بالوفاء بالمهمة الموكلة اليه بموجب ذلك القرار . فقد أجرى مشاورات واتصالات مع الاطراف المعنية وأعضاء مجلس الأمن كل على حدة لاستطلاع ومعرفة آرائهم بشأن مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط بما في ذلك التشاور حول كيفية الإعداد لهذا المؤتمر والاقتراح الداعي الى إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن كما نصت عليه الفقرة ٥ من منطوق القرار ٤٣/٤١ دال .

ثانيا ، لم يعارض أي من أعضاء مجلس الأمن من حيث المبدأ عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط كما دعت اليه الجمعية العامة وان وجدت بعض المسائل العالقة قائمة على الشكل الذي ينبغي ان يتخذه المؤتمر .

ثالثا ، رحبت الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بعقد المؤتمر وكان موقف تلك الاطراف جميعها إيجابيا ومؤيدا للدعوة كما حددتها الجمعية العامة باستثناء اسرائيل - بطبيعة الحال - التي مازالت تقف في وجه انعقاده وتمعن في عرقلة جهود المجتمع الدولي التي أجمعت على ضرورة هذا الانعقاد .

رابعا ، قناعة الأمين العام وإيمانه بضرورة تعزيز وتعميد عزيمة تلك الاطراف التي تسعى الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق البدء في عملية تفاوضية ضمن إطار الأمم المتحدة للتوصل الى سلم عادل ودائم في المنطقة على الرغم من ان الجولة الاولى من المشاورات التي أجراها الأمين العام أسفرت عن عدم وجود اتفاق كاف في الوقت الحاضر يسمح بعقد المؤتمر الدولي كما دعا اليه القرار ٤٣/٤١ دال .

ومما يدعو الى الارتياح ان نرى الاطراف المعنية وغالبية الدول الاعضاء في المنظمة الدولية تؤيد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام غير انه من المؤسف حقا في الوقت ذاته ان نرى اسرائيل ترفضه لكونه لا يوفر لها السطوة العسكرية والهيمنة على المنطقة . وليس من الغرابة مطلقا ان نرى انه كلما أبدى العرب رغبة حقيقية صادقة ومخلصة في الدعوة للسلام العادل والمنصف تصبح اسرائيل أكثر رفضا وتعنتا لتلك الدعوة . فاسرائيل لا ترغب في قيام علاقات آمنة ودائمة مع جيرانها فهي تشعر دائما بأن السلام العادل والدائم يهدد بقاءها كدولة عنصرية استيطانية عدوانية .

ان الدعوة لعقد المؤتمر الدولي في الشرق الأوسط ليست صيغة جديدة كما انها ليست وليدة البارحة . فلقد بزغت هذه الفكرة في أعقاب حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ مقترنة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٨٨ (١٩٧٣) . واليوم تتجدد هذه الدعوة بإلحاح إثر العجز خلال السنوات الماضية عن العثور على صيغة مقبولة لحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع مبادئ العدالة والانصاف ، حين أخفقت جميع المبادرات في ان تثمر

حلا شاملا ودائما . وانطلاقا من الرغبة الدولية المتزايدة في إحلال تسوية شاملة وعادلة بدأت مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية . وحرصا من القادة العرب على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يستند الى الشرعية الدولية في هذه المنطقة ، وهي التي مازالت تعيش حالة توتر وصراع وحروب منذ أكثر من أربعين عاما ، فقد أكدوا في مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان من ٨ - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تأييدهم لتحقيق السلام والتزامهم به ضمن الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة على أساس استرجاع جميع الاراضي الفلسطينية والعربية وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وتأسيسا على ذلك فقد أيد القادة العرب عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة ، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة المناسبة والملائمة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة .

لقد أعربت غالبية الدول عن ارتياحها لنتائج مؤتمر القمة العربية المعقود في عمان وأيدت قراراته التي اتسمت بالإيجابية والواقعية ، لذلك فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى باغتنام هذه الفرصة لتركيز جهوده على عقد مؤتمر السلام الدولي وصولا الى تسوية شاملة وعادلة عن طريق تكثيف الجهود وحشد الطاقات لتهيئة الظروف والسبل الملائمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام . كما ينبغي لمجلس الامن ولاسيما الدول دائمة العضوية البدء في التحضير للمؤتمر الدولي تحضيرا جيدا . وفي الوقت الذي نقدر للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار جهوده المخلصة والدؤوبة التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية ونشني عليها ، نرى ضرورة استمرار تكثيف جهوده مع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل كسر حالة الجمود والشلل التي تنتاب عقد المؤتمر الدولي .

ان البحرين ترى انه في حالة عدم استجابة اسرائيل للدعوة لعقد مؤتمر السلام الدولي طبقا لما حددته الجمعية العامة في قراراتها ، فليس أمام الأمم المتحدة وبصورة خاصة مجلس الامن إلا القيام بفرض عقوبات إلزامية رادعة على اسرائيل لإجبارها على الامتثال للارادة الدولية لتصبح لقرارات الأمم المتحدة قوة النفاذ وكي لا تملو أية ارادة على ارادة المجموعة الدولية الممثلة في الأمم المتحدة .

ان مسار التاريخ والعدالة في هذا الوجود قد علمنا بأن الحروب في هذا العصر لم تعد هي السبيل لغرض حلول حاسمة ونهائية للنزاعات وتنطبق هذه المقولة بصورة خاصة على النزاع في الشرق الاوسط . وغني عن البيان ان اسرائيل ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ قد فشلت في إدراك ان الاحتلال لا يوفر الأمن ، وان الأمن لا يمكن تحقيقه وتوفيره بالوسائل العسكرية بل بالرغبة الصادقة والاكيدة في السلام القائم على العدل والانصاف ولن يتم ذلك إلا بتحرير الأرض والمقدمات من براثن الاحتلال وبعودة الحقوق المشروعة الى أصحابها الشرعيين . فهذا هو مسار التاريخ ونهج العدالة في هذا الوجود . فهل ترضخ اسرائيل لهذا المسار وتستجيب له من أجل الحل المنشود ؟

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يقلقنا أعماق

القلق ان نرغم على ان نلاحظ ان الموقف في الشرق الاوسط مازال هذا العام أيضا معقدا للغاية ومتوترا الى حد الانفجار .

فرغما عن الجهود الدؤوبة والارادة التي عبر عنها المجتمع الدولي في وضوح ، و رغما عن العديد من القرارات والمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية التي تدير في نفس الاتجاه ، فإن الحلقة الخبيثة للحوادث المفجعة في هذا الجزء من العالم لم تكسر بعد . فمأساة الشعب الفلسطيني واستمرار احتلال الأراضي العربية ، وسفك الدماء على التراب اللبناني ، والاستفزازات المسلحة ضد ليبيا ، والتهديدات العلنية الموجهة ضد بعض الدول العربية ذات السيادة ، والعديد من الحوادث المماثلة ، تكشف عن حدة الازمة الحالية .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، وهي دولة مجاورة للشرق الاوسط ، يقلقها أشد القلق عدم الاستقرار السائد في هذا الجزء من العالم ، وهي تنضم دون تحفظ الى نداءات المجتمع الدولي باعتماد التدابير الفعالة والعاجلة التي تتوافق مع قرارات ومقررات المنظمة العالمية بغية التوصل الى تسوية دائمة وشاملة وعادلة للنزاع في الشرق الاوسط ، وعنصره الجوهرى ، أعني قضية فلسطين .

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بذكرى عدة أحداث وقعت في الشرق الاوسط ، وتشهد على مأساة شعوب المنطقة ومعاناتها . فقبل اربعين عاما ، أي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الامم المتحدة القرار (د - ١٨) المتعلق بتقسيم فلسطين ، وهو قرار ينص صراحة على انشاء دولتين في تلك الاراضي ، دولة يهودية ، ودولة عربية . وحتى الآن لم يبلغ أحد هذا القرار ، إلا انه ، وبعد انقضاء أربعين عاما على اتخاذه ، مازال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، ولا يزال يتعرض لمعاناة وحرمان متصلين يعجز عنها الوصف .

ورغما عن نداءات المجتمع الدولي الملحة استمر الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية عشرين عاما علاوة على ذلك ، أصبحت هذه الاراضي هدفا لضم لم يسبق له مثيل في أيامنا هذه ، وفي عصرنا هذا وللاستيطان الواسع النطاق . وبعد خمس سنوات من العدوان الاسرائيلي على لبنان ، واتخاذ قرارى مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين يطالبان بانسحاب القوات الاسرائيلية الفوري غير المشروط من لبنان ، فلا يزال جزء كبير من هذا البلد المستقل ذي السيادة محتلا ، ونتيجة لذلك يستمر سفك الدماء حتى الآن ، الامر الذي يستوجب قلقنا الشديد .

وتؤكد جمهورية بلغاريا الشعبية من جديد الحاجة الملحة الى ان نستعيد للبنان دون مزيد من إبطاء سلامته الاقليمية ، وسيادته ووحدة اراضيه .

ان السبب الرئيسي للتوتر المستمر في الشرق الاوسط معروف تماما لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ألا وهو السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل إزاء جيرانها العرب ، واستمرار احتلال الاراضي العربية المغتصبة بالقوة منذ عام ١٩٦٧

وما بعده ، ورفض اسرائيل الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . وتتناقض هذه الاعمال بشكل صارخ مع المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، والمقررات التي اتخذتها المنظمة العالمية . ولقد ادانها المجتمع الدولي إدانة قاطعة مرارا وتكرارا ، كما تؤكد ذلك في العديد من القرارات التي اتخذت في هذا الصدد ، والتي تستمر اسرائيل في رفض تنفيذها .

علاوة على ذلك ، فإن الحرب بين ايران والعراق ، والتوتر السائد في الخليج يزيدان من خطورة الحالة في ذلك الجزء من العالم أكثر من ذي قبل . واننا نأمل ان تكلل وساطة الامين العام الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بالنجاح ، بحيث تصبح عنصرا إيجابيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال الاستقرار والامن والسلام في تلك المنطقة .

ويبين اتجاه سير الاحداث في الشرق الاوسط ان هناك ضرورة ملحة للتوصل الى تسوية شاملة لمشاكل تلك المنطقة بالوسائل السلمية . وتقتضي المصالح الحيوية لشعوب المنطقة وكذلك المصالح الخاصة بالسلم والامن ان تبذل الدول الاعضاء في الامم المتحدة جهودا كبيرة لتقضي فورا ونهائيا على ذلك المصدر الخطير للغاية من مصادر التوتر الدولي ، الذي يتصدر اهتمامات المجتمع الدولي منذ انشاء الامم المتحدة .

وتظهر الان امكانيات حقيقية ، بغض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، لكبح جماح التطور الخطر للاحداث في الشرق الاوسط ، الامر الذي يبعث على قدر من التفاؤل والامل . وهذا هو السبب الذي يجعل جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد بـبذل المزيد من الجهود المشتركة على الصعيد الدولي للتوصل الى نقطة التحول التي يتسوق الجميع اليها في التطورات الجارية في ذلك الجزء من العالم . وتبين التجربة التي خضناها في السنوات الاخيرة بشكل واضح ان أية محاولة تبذل لايجاد حل لهذه المشكلة الدولية المعقدة التي تتصل جوانبها وتترابط بشكل وثيق من خلال الاتفاقات المنفصلة والانتقائية لن تكون عديمة الجدوى فحسب ، بل ستكون خطرة أيضا . وليس شمة شك في ان السبيل الوحيد للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشاكل الشرق الاوسط يتمثل في بذل جهود مشتركة ومخلصة من جانب كل الاطراف المعنية في اطار مؤتمر دولي . ومن نافلة القول ان نشير الى توافق الآراء الذي تبلور دوليا فيما يشبه الاجماع بشأن هذه المسألة على النحو المعبر عنه في الكثير من قرارات ومقررات الامم المتحدة .

ويحظى هذا النهج بالفعل بتأييد الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وقد وضع هذا التأييد مرة أخرى في المناقشة العامة والمناقشات التي دارت بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال في الدورة الحالية ، وكذلك في الاعلانات والبيانات الصادرة عن منظمات ومحافل لها شأنها مثل حركة بلدان عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية في اجتماع قميتها غير العادي الذي عقد مؤخرا في عمان ، واللجنة السياسية الاستشارية للبلدان الاعضاء في معاهدة وارسو وغير ذلك .

وما فتئت جمهورية بلغاريا الشعبية ترى ان التوصل الى سلم دائم في الشرق الاوسط يقتضي ان تسحب اسرائيل قواتها من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام

١٩٦٧ وما بعده ، وأن يمكّن شعب فلسطين العربي من ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير واقامة دولته . فمن غير الممكن إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي دون ضمان الحق غير القابل للتصرف لكل شعب في المنطقة في وجود مستقل وتنمية حرة .

ولكي نترجم هذه الغاية العظيمة والنبيلة الى واقع حي ، فان بلدي على اقتناع راسخ بأنه من الامور التي لا غنى عنها أن نعقد دون أي ابطاء آخر مؤتمرا دوليا تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي ، والدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ويتعين التحضير جيدا لهذا المؤتمر حتى نضمن نجاحه . وسيكون من المفيد انشاء لجنة تحضيرية تظطلع بدور ايجابي في هذا الصدد . ونود في نفس الوقت أن نوضح بأن أية محاولات تبذل لتشويه معنى ذلك المؤتمر ، وذلك بتحويله الى ستار من الدخان يخفي وراءه اتفاقات منغمة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، ستكون غير واقعية وبالتالي سيكون مآلها الفشل الاكيد .

وختاما ، فان بلغاريا ، التي بدأت دائما اهتماما مخلصا باحلال السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط تمشيا مع قرارات الامم المتحدة ، ستواصل العمل في المستقبل بالاشتراك مع الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة من أجل بلوغ تلك الغاية النبيلة والعظيمة .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوافق عام ١٩٨٧

هذا الذكرى العشرين لحرب الستة ايام . ونتيجة لتلك الحرب ، احتلت اسرائيل مناطق شامعة من الاراضي العربية الاهلة بالسكان ، ولايزال هذا الاحتلال مستمرا حتى اليوم .

انها لذكرى حزينة حقا . وهي حزينة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم الاحتلال كمواطنين من الدرجة الثانية على ترابهم الوطني . وهي حزينة للمحتلين الاسرائيليين لانهم أصبحوا يقهرون شعبا آخر ، وبذلك يجدون أنفسهم ينشئون على المدى الطويل حالة يمكن أن تشكل تهديدا لاسرائيل ذاتها . وهي حزينة للمجتمع الدولي الذي

يشهد بإدراك متزايد كيف تستمر انتهاكات القانون الدولي لعقود طويلة ، بينما لم يحرز أي تقدم يذكر في السعي من أجل احلال السلم .

وباستثناء معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، التي أنهت الاحتلال الاسرائيلي لشبه جزيرة سيناء ، فان السنوات العشرين الماضية لم تجلب السلم ، وانما سببت المزيد من الكراهية والتوتر والاحباط .

وليست الحالة في الاراضي المحتلة هي المشكلة الوحيدة في صراع الشرق الاوسط ، ولكنها أصبحت عقبة كآداء على نحو متزايد تعوق السعي لاحلال السلم في المنطقة .

وفي مناسبات كثيرة ، انتقدت السويد سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، والكثير من هذه السياسات يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي . ورفض اسرائيل الاعتراف بأن اتفاقية جنيف الرابعة واجبة التطبيق على الاراضي المحتلة يمثل مصدر قلق عميق لحكومة بلدي . فلا يمكن أن تكون هناك مجموعتين من قواعد القانون الدولي في العالم ، احدهما لاسرائيل والاخرى لبقية العالم .

ان للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال حقوقا واضحة بموجب اتفاقية جنيف . والكثير من هذه الحقوق تنكرها السلطات الاسرائيلية على سكان الاراضي المحتلة اليوم . وتدين الحكومة السويدية ادانة قاطعة سياسة الاستيطان غير القانونية . وتمثل المستوطنات جريمة موجهة ضد الشعب الفلسطيني وضد ممتلكاته وضد أرضه . وليس هناك ما يبرر هذه السياسة . والزيادات الاخيرة في عدد المستوطنات وفي عدد المستوطنين الاسرائيليين لا تؤدي إلا الى تفاقم التوتر الموجود فعلا . وأعمال المضايق والغطرمة التي يقوم بها هؤلاء المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين تعيد الى الازمان الذكريات المؤرقة عن ملوك السادة الاستعماريين في القرون السابقة .

ومن دواعي القلق البالغ لحكومة بلدي أيضا التقارير الكثيرة التي تشير الى حدوث انتهاكات خطيرة أخرى لاتفاقية جنيف والى عدم احترام حقوق الانسان بشكل عام في الاراضي المحتلة . وقد انتقدنا الكثير من الاعمال التعسفية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ، مثل عمليات الابعاد والاحتجاز دون محاكمة وهدم المنازل وفرض الاقامة الجبرية وغير ذلك من التقييدات .

وشمة جانب يجب شجبه بمفغة خاصة يتمثل في الاساليب القاسية التي تستخدمها قوات الامن الاسرائيلي لمحاولة قمع المظاهرات وغيرها من أشكال الاحتجاج المشروعة ضد الاحتلال . واطلاق الرصاص على الطلبة العزل الذي يترتب عليه القتل والاصابة احدي هذه الممارسات . وهناك الحادث الذي وقع مؤخرا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، طبقتا للتقارير المحفية ، عندما قتلت طالبة فلسطينية في من السابعة عشرة باطلاق الرصاص عليها في غزة .

وهناك أيضا التقارير التي تشير الى احتجاز الاطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات أو ١١ سنة أحيانا والذين تعرضوا للمعاملة القاسية بدنيا أو نفسيا أثناء استجوابهم وحبسهم .

ان ما تزعمه اسرائيل من ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية هو انتهاك صارخ للقانون الدولي . ان هذه السياسات والممارسات الاسرائيلية غير القانونية وغيرها التي تمس الطابع المادي والتكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة لا بد أن تشير القلق العميق بشأن نوايا اسرائيل في نهاية المطاف . وتدل هذه الممارسات بالاضافة الى استمرار الاحتلال لمدة طويلة على انتهاج سياسة متعمدة ترمي الى خلق حالة الامر الواقع . ويجب أن نعلن بكل وضوح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بمثل هذه السياسة . فالاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب أمر غير جائز .

ويتضح بصورة متزايدة أن مشكلة الاراضي المحتلة يجب أن تحسم بسرعة . ولا يمكن أن يقوم أي حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط على العنف أو التفوق العسكري . ولا يمكن لدولة الاحتلال أن تملي هذا الحل . بل يجب أن يكون الحل بالتفاوض بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل شعب فلسطين .

وتعترف السويد بحق تقرير المصير وحق اقامة دولة لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين . لقد اقام الاسرائيليون دولتهم منذ عام ١٩٤٨ ، ونحن نؤيد تمام التأييد حق اسرائيل في الاعتراف بها وفي الامن والسلم . غير أن الفلسطينيين قد

حرموا حتى الآن من ممارسة الحق في تقرير المصير . واضطروا طيلة عقود أن يعيشوا تحت الاحتلال الاجنبي في مخيمات اللاجئين تارة أو كضيوف غير مرغوب فيهم في بلدان أخرى تارة أخرى .

وتعتقد السويد أن هناك في الاقليم الذي كان يعرف ذات يوم بفلسطين تحت الانتداب متسا لشعبين وأمتين ودولتين . وما زال هذا المفهوم الاساسي الذي ارمناه قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ١٩٤٧ يمثل حجر الزاوية للتوصل الى حل سلمي ومنصف . ويوفر قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) العناصر الاساسية لتسمية شاملة ويشكلان أساسا كافيا لاجراء المفاوضات . وعلى أساس فهم حكومة بلادي للفحوى الاساسية لهذين القرارين فان على اسرائيل ، نتيجة لاجراء المفاوضات ، أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، بينما يقدم جيران اسرائيل من جانبهم اعترافا كاملا بحق اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها .

لقد تأخر التوصل الى حل سياسي يتفق مع هذه المبادئ لفترة طال أمدها . ويجب أن تجري مفاوضات اذا أريد التوصل الى هذا الحل . ومع ذلك فلم يتفق بعد على الآلية الخاصة بالمفاوضات . ومما يبعث على الامل لدى حكومة بلادي أن المفهوم الاساسي لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة يحرز تقدما بين الاطراف المعنية بالرغم من وجود اختلافات في فهم الطرائق .

وتؤيد حكومة السويد فكرة هذا المؤتمر التي يمكن أن تشكل الاطار لاجراء مفاوضات مباشرة بقاءة . ونود أن نناقش تلك الحكومات التي لم تؤيد بعد فكرة عقد مؤتمر أن تؤيدها .

وترفض اسرائيل التفاوض مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . فاذا توفرت ارادة حقيقية للتوصل الى حل سلمي لذلك النزاع ينبغي ألا ترفض أطرافه مجرد الجلوس على طاولة المفاوضات وتفاوض بعضها مع البعض . ولو كانت سياسة الاطراف في أي نزاع أن تستبعد دوما أعداءها من مفاوضات السلام لما أبرمت أي معاهدات سلمية .

لقد امتدت آثار عدم التوصل الى حل لقضية فلسطين الى داخل لبنان وأدت الى زيادة حدة التوتر في ذلك البلد . وقد ترتب على الحرب والعنف في لبنان أن مفككت دماء اللبنانيين وغير اللبنانيين معا . ومازالت قطاعات كبيرة من السكان ، لاسيما اللاجئين الفلسطينيين ، تعيش في أوضاع تحف بها المخاطر . وتجلت هذه الحالة بوضوح في شير الغزغ في أوائل هذا العام أثناء ما يسمى بحرب المخيمات . ولذلك يتعين أكثر من أي وقت مضى أن تتاح الفرصة لمختلف الجماعات لحسم خلافاتها سلميا ، وأن يتوقف التدخل الاجنبي لكي يستعيد لبنان سيادته ولامته الاقليمية .

ان استمرار الوجود العسكري لاسرائيل في الجنوب اللبناني أمر لا يمكن قبوله . وهو انتهاك صريح للقانون الدولي ، ويحول دون قيام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بولايتها ، ومازال يشكل السبب الرئيسي للتوتر في هذه المنطقة ويسبب المشاكل التي واجهتها قوة الأمم المتحدة المذكورة . ونحن نناشد الاطراف المعنية أن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . كما نناشد أعضاء مجلس الأمن ، بل وكل أعضاء هذه المنظمة ، تقديم دعمهم الكامل ، سياسيا وماليا ، لقوة حفظ السلام التي تلعب دورا هاما لتحقيق الاستقرار في الجنوب اللبناني .

وفي السنوات الاخيرة ، بلغت ظاهرة من الظواهر القديمة أبعادا جديدة في لبنان ، وأشير هنا بالطبع الى ظاهرة أخذ الرهائن ، وهذا وجه من الوجوه القبيحة للارهاب الذي مازال يحيق بالمنطقة وسائر أجزاء العالم أيضا . من الضروري مقاومة الارهاب في كل أشكاله . ومن المهم أيضا أن تبذل الاطراف المعنية جهودا حقيقية من أجل التوصل الى حلول سلمية للنزاعات في المنطقة .

في العام المقبل نحتفل بذكرى سنوية حزينة أخرى . في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، يكون قد انقضى أربعون عاما على مقتل الكونت فولك برنادوت . لقد كان ذلك المواطن الشخص السويدي الذي جازف بحياته أثناء الحرب العالمية الثانية ، مثل راؤول وولنبرغ ، لمساعدة اليهود في أوروبا على الهروب من الإبادة الكاملة . واختفى راؤول وولنبرغ في الاتحاد السوفياتي ومازال مفقودا . وواصل برنادوت طريقه حتى أصبح

وسيط الأمم المتحدة في فلسطين . ومن قبيل المفارقة أن يطلق اليهود المسلحون النيران عليه في القدس في عام ١٩٤٨ ويصبح ضحية من ضحايا الارهاب العديدة . أود أن أنهي بياني بلفت انتباه الممثلين الى ما قاله ادوارد سعيد الكاتب الفلسطيني والمفكر المشهور . يقول في كتابه المعنون "قضية فلسطين" :

"... يجب ألا ننسى أن فلسطين قد تشبعت بالدماء والعنف ، ويجب أن نتربق واقعيا الكثير من الاضطرابات والكثير من الخسائر المروعة في أرواح البشر في المستقبل القريب . وللأسف ستجدد قضية فلسطين نفسها في كل الأشكال المعروفة لنا . وكذلك سيفعل شعب فلسطين من العرب واليهود الذين يربطهم ماضيهم ومستقبلهم على نحو لا ينغم . وسيأتي اللقاء بينهما على صعيد أكثر أهمية . وسيحدث اللقاء ، أنا أعرف ذلك ، وسيكون من أجل مصالحهما المتبادلة" .

وعندما يحدث ذلك اللقاء قد يحل السلم ، السلم الحقيقي لكل من اسراييل وجيرانها ، والامن ، الامن الحقيقي لكل من الاسرائيليين والعرب .

السيد إنديفي (هنفارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استعراض

التطورات المتعلقة بالحالة في الشرق الاوسط خلال السنة الماضية لا يدعو الى التفاؤل . فلم يتم إحراز أي تقدم بشأن المسألة الرئيسية وهي قضية فلسطين وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على الجبهة الدبلوماسية ، فإنه يبدو أننا لم نقرب بعد من التسوية الشاملة .

واستمر الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية . وإزدادت المقاومة ضد هذا الاحتلال . وإزدادت أيضا عمليات القمع التي يتعرض لها السكان العرب ، ومن بينها اطلاق الرصاص وقتل المتظاهرين والاعتقالات وعمليات الترحيل . واستمرت أيضا السيادة الاسرائيلية التي تستهدف إنشاء مستوطنات يهودية جديدة أو التوسع في المستوطنات الحالية ، مما يؤدي الى زيادة التوتر في المنطقة . وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر مرة أخرى أن التدابير التي ترمي الى تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي والمركز القانوني للأراضي المحتلة ، تغييرا متعمدا ، تشكل انتهاكا للقواعد الثابتة للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ومن ثم فهي غير مقبولة .

ويمثل التوتر والعنف نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ومن ثم يجب أن نضع جهودنا من أجل التوصل لطريقة مقبولة لجميع الأطراف المعنية لاستعادة السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وبعد أن فشلت المحاولات الرامية الى إيجاد حلول جزئية يجري الآن على نحو متزايد تأييد التسوية الشاملة . ويجري الاعتراف على نحو آخذ في التزايد بالمزايا التي ينطوي عليها مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، والذي دعت الى عقده الجمعية العامة . وثمة قدر كبير أيضا من اتفاق الآراء بشأن الاساس الذي يمكن أن تستند اليه التسوية الشاملة : فينبغي الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وينبغي لجميع الأطراف في النزاع ،

بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، أن تشارك على قدم المساواة في عملية التفاوض ، وينبغي أن تنسحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وينبغي احترام سيادة جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل ، وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي .

ونود أن نعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي بذلها الامين العام وفقا للقرار ٤٣/٤١ دال ، ومشاوراته التي اجراها مع مجلس الامن واتصالاته بالاطراف المعنية . ولقد شجعنا ما أخبرنا به في تقريره :

"بخلاف المعهود في السنوات الاخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس

من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة" .

ومن التطورات التي تعتبر ايجابية أيضا أنه :

"توفرت دلائل في الأشهر الاخيرة على وجود مرونة أكبر في المواقف تجاه

عملية التفاوض" (A/42/277 ، الفقرة ٣) .

بيد أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن خلافات كبيرة مازالت قائمة

بين الاطراف ، مما يعوق إحراز التقدم .

وفي ظل هذه الظروف ، نود أن تزداد الاتصالات والمشاورات إن أمكن . وسوف نرحب

كثيرا بالتوصل الى اتفاق بشأن انشاء لجنة تحضيرية تتناول الاختلافات القائمة فيما

يتعلق بالمؤتمر الدولي .

وندرک تماما أن التغلب على الاختلافات القائمة بين الاطراف يتطلب اتخاذ

القرارات السياسية الشجاعة . ونأمل أن تساعد الحالة الدولية ، الأخذ في التحسن ،

في تيسير اتخاذ تلك القرارات السياسية الشجاعة وبالتالي تمهد الطريق لعقد مؤتمر

دولي .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الازمة

في الشرق الاوسط بمفة عامة تدعو المجتمع الدولي الى القلق العميق ، وهناك من

الاسباب ما يبرر ذلك . إن الخلافات والنزاعات المسلحة في المنطقة ، وأهميتها

العالمية والجغرافية الاستراتيجية ، والسياسية ، والاقتصادية ، المعروفة للجميع ،

شكلت عبر السنين أحد أهم مصادر التوتر وانعدام الاستقرار في العلاقات الدولية .

ومن المعروف أيضا أن أسباب هذه الحالة تكمن ، بصفة أولية ، في سياسة القوة وانتهاك سلامة وسيادة الأراضي واحتلالها ، وحرمان الشعوب من حقوقها المشروعة في تقرير المصير واختيار مستقبلها بحرية . إن السبب المباشر لوجود هذه الحالة ، وأشير هنا إلى أزمة الشرق الأوسط ، يكمن ، أكثر من أي سبب آخر ، في السياسة الإسرائيلية التي تنطوي على التوسع وضم الأراضي وعدم استعداد إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم استعدادها أيضا لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه المشروعة . إن الحالة غير المستقرة المستمرة تزداد تعقيدا بسبب التنافس القائم بين الدول الواقعة خارج المنطقة ومحاولاتها المستمرة للتأثير على الأحداث في المنطقة وتوجيهها وفقا لمصالحها وأهدافها العالمية .

إن الحالة الراهنة في النزاع العربي الإسرائيلي والحالة التي تنطوي على الأمر الواقع المؤقت لا يمكن لهما أن تضمنتا السلم والاستقرار الدائمين . إن الجو العام المشوب بانعدام الثقة والاستقرار في المنطقة ، بغض النظر عن المظهر الخارجي للقوة والتفوق العسكري لبعض الأطراف في الأزمة ، هو بلا شك إنذار بوجود خطر دائم ، خطر اندلاع صراعات جديدة لا يعلم أحد نتائجها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

إن توتر الحالة في المنطقة يؤكد أيضا أنه لا يمكن التوصل إلى أية حلول عن طريق استخدام القوة أو حرمان الآخرين من حقوقهم . وإنما تتحقق هذه الحلول بالوسائل السياسية في نطاق الأمم المتحدة وامتنادا إلى الاحترام التام للمصالح والتطلعات الحقيقية لبلدان وشعوب المنطقة ، وإلى تحقيق هذه المصالح والتطلعات .

وهذا هو الموقف الذي أيده يوغوسلافيا بصفة مستمرة ، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى المنتمة إلى كتلة عدم الانحياز . ولقد بينت المناقشة التي جرت في الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية أن هذا الموقف يعرب عن تفكير قطاع عريض جدا من المجتمع الدولي . ومن ثم ، فمن الطبيعي أن تلقى المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر سلام دولي يعني بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وجميع

الاطراف التي يمكن أن تسهم على نحو بناء في إيجاد تسوية للأزمة ، دعما وتأييدا متزايدين . ولا شك أيضا أن هذه هي الطريقة الوحيدة الواقعية الآن لانجاز تسوية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، التي تشكل جوهر هذه الازمة . وفي هذا الصدد ، يجدر بنا أن نذكر البيان الهام جدا الوارد في تقرير الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، المتعلق بوجود :

"الاتفاق الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي بأن عقد ذلك المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يتيح أفضل الفرص لإجراء مفاوضات ناجحة حول التوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٣)

إننا نعتبر أن هذه هي اللحظة المناسبة - وربما الأخيرة - لاتخاذ خطوة ايجابية للأمام ، تجاه التكبير بعقد مؤتمر دولي . وبالطبع ، فإننا لا نتوهم بأن المشكلة التي شغلت الأمم المتحدة طيلة أكثر من أربعة عقود ستجري تسويتها بسهولة وفي القريب العاجل .

إن المعوقات والصعوبات الهامة التي تحول دون عقد المؤتمر الدولي والناجمة ، في المقام الاول ، عن مقاومة اسرائيل وبعض العناصر الخارجية التي تمكنها من انتهاج هذه السياسة ، تبين بوضوح الاتجاه الذي ينبغي أن توجه اليه جهود وضغوط المجتمع الدولي . وينبغي أن تبين تلك الدوائر الاسرائيلية التي إعتادت تسوية المشاكل باستخدام القوة وفرض الامر الواقع ما اذا كانت على استعداد للدخول في حوار حقيقي وجاد من أجل التوصل الى سلم دائم وعادل .

ويوغوسلافيا بوصفها عضوا في لجنة بلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين ، ما برحت وستظل تعمل على الاسهام اسهاما نشطا ، في حدود امكاناتها ، في الجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي في موعد مبكر . وقد ايدت في الوقت نفسه ، كل الجهود المبثأة التي تستهدف التوصل ، في اطار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، الى اساس وصيغة يحظيان بالقبول على اوسع نطاق ممكن لبدء عملية سياسية وصولا الى تحقيق حل دائم وعادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ولبها قضية فلسطين . وفي هذا السياق ، نمنح كامل تاييدنا لجهود الامين العام الرامية الى عقد المؤتمر الدولي ، ويحدونا وطيد الامل ان تسفر اتصالاته ومشاوراته في الشهور المقبلة عن احراز تقوم ملموس .

بيد أننا نود ان نشير مرة اخرى الى ان أي حل عادل ودائم لازمة الشرق الاوسط يقتضي انسحاب اسرائيل الكامل والغوري من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وإعمال ما للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد الشرعي ، من حقوق غير قابلة للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولة ؛ وكفالة واحترام حق كل بلدان وشعوب المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في السلم والامن داخل حدود معترف بها دوليا .

ولكن للأسف نجد لزاما علينا ان نردد مرة اخرى هذا العام ان مأساة الشعب اللبناني مازالت مستمرة نتيجة للتدخل الاسرائيلي واستمرار انتهاك سلامة لبنان الاقليمية والتدخل في شؤونه الداخلية . واود ان أذكر الجمعية العامة ان يوغوسلافيا تؤيد تاييدا كاملا التعجيل باعادة الوحدة الوطنية الى لبنان واقرار سيادته وسلامته الاقليمية بالاتساق مع تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وتحقيقا لذلك لا بد من ان تتوافر مسبقا الشروط التالية : الانسحاب الكامل والغوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية ؛ وقف التدخل الاسرائيلي في الشؤون الداخلية للبلاد وتمكين الشعب اللبناني من ان يقرر بحرية واستقلال سبيله الى التنمية .

ان الحرب التي تدور بين العراق وايران والتي دخلت عامها الثامن تؤثر على الحالة في الشرق الاوسط برمتها تأثيرا مباشرا للغاية وفي منتهى الخطورة . وقد

تابعت يوغوسلافيا مع سائر بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي عامة ، ببالف القلق التصعيد المستمر للصراع الذي يدور بين اثنين من بلدان عدم الانحياز تربطنا بهما علاقات ودية ، والذي تنعكس آثاره السلبية المؤدية الى زعزعة الاستقرار انعكاسا شديدا على منطقة الشرق الاوسط وجنوب غربي آسيا بأسرها مما يصرى الانتباه عن حل المشكلة الحاسمة المتمثلة في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وعلى ذلك ، فمن المفهوم أن يوغوسلافيا والرأي العام الدولي أجمع تابعيا باهتمام شديد سير العمل الذي تحقق في مجلس الأمن والذي استهدف إيجاد السبل والوسائل لانهاء هذه الحرب الدامية والطائشة . وقد انبعثت في نفوسنا آمال كبيرة لدى اتخاذ مجلس الأمن بالاجماع للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يشكل في رأينا أساسا كافيا ومتوازنا لحل مشرف وعادل ودائم للصراع .

ولكن من المؤسف ، أن النزاع مازال مستمرا بل ويمكن القول أنه اكتسب أبعادا أهد خطورة . فوجود الاساطيل الاجنبية وتكرار الحوادث في الخليج بصورة شبه يومية يؤيدان التحذيرات السابقة من مخاطر تصعيد النزاع وتدخل القوى الخارجية . وقد اثبتت سبع سنوات من التدمير واراقة الدماء انه من قبيل الاوهام أن يتوقع أحد امكان حل المشاكل المعلقة بين البلدين ، على كل ما تتمتع به من تعقد ، في ميدان القتال ، ومن ثم ، يحدونا وطيد الأمل أن يفتنم الطرفان المتحاربان الفرصة لانهاء الصراع بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفي الوقت نفسه ، نرى أن ما يبذله الأمين العام من جهود دؤوبة وما يجريه من اتصالات بالطرفين المتحاربين بغية التوصل في وقت مبكر الى تنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذًا متسقًا أمر يستحق الدعم والتقدير على أوسع نطاق ممكن . ومن شأن نجاح تلك الجهود أن يعزز الى حد كبير هيبة المنظمة العالمية بما أنه سيعيد ويدعم الثقة بقدرة الأمم المتحدة على التصرف بفعالية وحزم للتغلب على الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وعلى أن تحقق ، بالتالي ، المقاصد والمبادئ النبيلة المنوط بها السعي وراءها بموجب الميثاق .

ما برحت أزمة الشرق الأوسط ، طيلة سنوات ، تلقي بظلال خطيرة على العلاقات الدولية ، ومن شأن تفتيح الأفاق لايجاد حل عادل ودائم لها - وتحضرنا في هذا المقام ، بالطبع قضية فلسطين . أن يكون اسهاما كبيرا فيما يبذل من جهود لتحسين الحالة الدولية . ومن هذا المنطلق ستواصل يوغوملافيا بذل أقصى ما في وسعها لتسهم مع الآخرين في التخلص من هذه الأزمة الدولية العميقة التي طال أمدها .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : انقضى الآن أربعون عاما منذ أن بدأت الأمم المتحدة تعالج مشكلة الشرق الأوسط . وقبل عشرين عاما بدأت اسرائيل عدوانها على الأراضي العربية واحتلالها لها الذي مازال مستمرا حتى يومنا هذا ، ومنذ خمسة أعوام احتلت أجزاء كبيرة من لبنان . وهذه التواريخ تذكر اللمة بأن نزاع الشرق الأوسط ، ولبه قضية فلسطين ، لم يجد بعد حلا . وتقع المسؤولية عن هذا الوضع على اسرائيل التي تمنع في الاستخفاف الصارخ بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة . وقد أمكنها انتهاج تلك السياسة بفضل الدعم المتواصل من جانب حليفاتها الاستراتيجية الرئيسية .

وتشارك الجمهورية الديمقراطية الألمانية في القلق الدولي العميق إزاء استمرار نزاع الشرق الأوسط وتضم صوتها الى الأغلبية الساحقة من الدول في الدعوة الى احراز تقدم ملموس صوب تسويته . فقد انعدم مثل هذا التقدم لزمن طويل ، وينبغي للأمم المتحدة أن تيسر احرازه تحقيقا لمصالح شعوب الشرق الأوسط وللسلم العالمي - علما بأن الميثاق يدعونا الى "أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدوليين" .

ويجب ألا تظل شعوب الشرق الأوسط محرومة من العيش في سلم وحرية . وقد أصبح السلم والحرية الآن وأكثر من أي وقت مضى ضرورة أساسية لكل الدول والشعوب بالنظر الى ما تواجهه من مشاكل عالمية ملحة ، فلن يمكن للشعوب أن تنمو بالطريقة التي تريدها وأن تنهض بمهامها الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة على نحو يحقق صالح البشرية إلا في عالم يسوده السلم الحقيقي .

والتوصل ، انطلاقا من تلك الروح الى حل ، لازمة الشرق الاوسط من شأنه أن يعزز ليس أمن المنطقة فقط بل أيضا السلم في العالم ، ومن شأنه أن يكفل لمنطقة تعد من اقدم وأهم المناطق في تاريخ الانسانية أن تصبح جسرا بين تقاليد الماضي العريقة وتحديات المستقبل ، مما يعد ، حقا عاملا هاما في بناء مستقبل سلمي للبشرية جمعاء .

ويعرف الجميع من المسؤول عن نزاع الشرق الاوسط الذي لايزال محتدما ، عن العنف والظلم اللذين مازالا يطفيان في المنطقة على السلم والتفاهم والتعاون . ان الاطراف الملوثة هي تلك التي تتجاهل حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير وتنتهك قواعد التعايش الدولي المقبولة ، والتي تنزع الى بسط السيطرة وتحقيق التفوق العسكري .

بيد أن هذا المسلك في ظل الظروف الراهنة هو ذلك بمثابة اللعب بالنار الذي يعرض البشرية جمعاء للدمار . والبديل المعقول لذلك هو الواقعية ، وهي سياسة تخدم بقاء الانسان ، واردة مطلقة لتسوية الصراعات والنزاعات بين الدول بالوسائل السلمية .

وقد سجل الموقف الواضح الذي تتخذه الجمهورية الديمقراطية الالمانية في مناسبات مختلفة . ذكر رئيس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية :
"ان سياسة الحوار التي نتبعها تقوم على الاقتناع بأنه على الرغم من جميع التعقيدات لا توجد مشكلة في عالم اليوم تستعصي على الحل عن طريق المفاوضات واحترام مصالح جميع الاطراف المعنية" .

وانطلاقاً من هذا المفهوم العام ، ما فتئ تأييدنا يقتصر على الطرق السلمية لتسوية الصراعات وازالة مصادر التوتر ، آخذين بعين الاعتبار المصالح المشروعة للدول والشعوب المعنية . وينطبق ذلك أيضاً على موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية من الصراع في الشرق الاوسط . والمبادئ التي تعتبر أساسية لتسوية ذلك الصراع ترد في كثير من قرارات الأمم المتحدة . وهي تدعو الى تحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في اقامة دولة مستقلة خاصة به ، والانسحاب الفوري وغير المشروط لاسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وضمانات حق جميع دول المنطقة في الاستقلال والحدود الآمنة . ولكنها تتضمن أيضاً مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، في أية تسوية سلمية . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن أي حل شامل وعادل ودائم للصراع لا يمكن أن يتحقق إلاً بجهد مشترك ، في اطار مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط .

لقد شهد التاريخ الطويل لصراع الشرق الاوسط مختلف المحاولات والمسااعي لحله . ومن الواضح أنه لم تكن ولن تكون هناك فرمة لنجاح أية خطط تسعى لايجاد حلول منفصلة لكل جانب من جوانب هذه القضية . فان هذا النهج لا يغطي ولا يمكنه أن يغطي تعقد

وتشعبات هذا الصراع ، ناهيك عن تحقيق العدالة المرجوة . ولهذا ، من المفهوم تماما أن فكرة انعقاد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط لا بد أن تحظى بدعم من عدد متزايد من الدول .

وهذا دون شك جانب جديد يشري المناقشة الحالية . ولهذا شعرت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بارتياح عندما أحاطت علما بتقرير الامين العام ، خافيير بيريز دي كوييار ، في ٧ أيار/مايو من هذه السنة ، الذي يقول فيه :

"كان جميع أعضاء مجلس الأمن يستثمرون القلق ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، وأعربوا جميعا عن تأييدهم لمواصلة الامين العام جهوده من أجل تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . والى جانب ذلك ، وبخلاف المعهد في السنوات الأخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة" . (A/42/277 ، الفقرة ٣)

وهذا يعبر عن الوعي المتزايد من جانب الدول بأن ما نحن بحاجة اليه حل جماعي ، ونهج جديد فيما يتعلق بمشكلات الشرق الاوسط كذلك . وفيما يتعلق ببلندي ، فاننا لا نهمل العقبات التي لا تزال قائمة ولا وجهات النظر المختلفة في أمور مشمل اختصاصات وأشكال المؤتمر الدولي أو المشاركة فيه . ولكن هذه المشكلات لا يجب أن تقف في طريق الجهود المبذولة . فاننا نعتقد أنه يمكن بل ينبغي التغلب عليها بمضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي . وان تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية ، قد يكون اجراء عمليا صوب ذلك الهدف . ويسعد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن تلاحظ أن هذا الموقف يتفق مع موقف عدد كبير من الدول ، بل عدد متزايد منها ، ومع القرارات ذلك الملة ، بما فيها قرارات الجمعية العامة .

ان التطورات التي أشرت اليها - وهي في الواقع تطورات ايجابية اذا قورنت بما حدث في الماضي فيما يتعلق بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط - تنقل رسالة قيمة أخرى . لقد ثبت أن جهود عقود من الزمان ، داخل وخارج

الأمم المتحدة ، لم تضع سدى ، إذ كانت لها في نهاية المطاف آثار ايجابية على مواقف الكثير من الدول . فان المساعي التي بذلتها الأمم المتحدة لايجاد حل سلمي شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الأوسط تؤتي ثمارها . وبهذا ، أكدت الأمم المتحدة أهميتها بومفها محفلا عالميا لا بديل عنه للحوار والتعاون الدوليين فيما يتعلق بالتسوية السلمية للصراعات الدولية أيضا . وينبغي أن يدفعنا هذا الى السير قدما على هذا الطريق ، الذي لا شك في أنه طريق شاق وطويل . وان الصعوبات الحالية والمشكلات التي تعترض طريق ايجاد تسوية للصراع في الشرق الأوسط ينبغي أن تزول من خلال جهد منسق حتى يمكن أن تتحقق انطلاقة على هذا الطريق وتتم تسوية الصراع . وسوف تبذل الجمهورية الديمقراطية الألمانية قصارى جهدها للمساعدة في هذه العملية .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : نجتمع اليوم لبحث

قضية أساسية ، وهي قضية الشرق الأوسط . ولقد بحثنا منذ أيام قليلة قضية الشعب الفلسطيني . ولا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين الموضوعين . وما احتلال الأراضي العربية الا نتيجة لاحتلال فلسطين من قبل الكيان الصهيوني . لقد مرت عشرات السنين . وقد تمر أيضا عشرات السنين الأخرى ونحن نجتمع هنا ، ونلقي الكلمات التي أغلبها مكررة لندين ونشجب ونتمنى وقد نستعطف أيضا . ولكن ما هي النتيجة ؟ من جانب المحتل ، ليس هناك سوى استمرار الاحتلال ، سوى استمرار الاستهانة بالقرارات الدولية ، سوى استمرار العدوان ، سوى استمرار عمليات الإبادة ضد شعب فلسطين ، الضحية الأساسية ، وضد سكان الأرض العربية المحتلة الأخرى .

ان الكيان العنصري الصهيوني يرفض وباستمرار أي تجاوب مع قراراته ذلك ، ورغم استهتاره وقفنا عاجزين عن اتخاذ أي قرار عملي يمكن أن يجبر المعتدي على الرجوع عن عدوانه ، تماما كما وقفنا عاجزين وسلبيين عن اتخاذ أي قرار ضد النظام العنصري الاستيطاني الآخر في جنوب القارة الافريقية . وما هذان النظامان إلا وجهان لعملة واحدة . فكلاهما ناتج عن استعمار عنصري استيطاني من قبل عناصر غربية كل الغرابة عن الأرض التي تحتلها . فالنظام العنصري في جنوب القارة وصنوه الآخر النظام العنصري الصهيوني في فلسطين يعتمدان في وجودهما أساسا على التأييد الكامل من قبل القوى الامبريالية والاستعمارية .

نحن نتحدث عن السلام وكلنا نريد السلام ولكن ما هو نوع السلام الذي نريده ؟ هل نريد السلام كما يراه العدو المحتل في الاحتفاظ بالأرض وتهجير السكان وتشجيع الهجرة من الخارج بمزيد من الاحتلال وتهيئة مناطق الاحتلال للعناصر المستوردة من الخارج ؟ ان العدو المحتل لم يكتف باستمرار احتلاله ، بل تجاهل كل القرارات الدولية وضم الأرض المحتلة انتهاكا لكل القرارات الدولية . ان ضم الجولان العربية السورية ما هو إلا دليل واضح على استهانة هذا الكيان الممنوع بكل القرارات الدولية .

لقد عجزنا عن اتخاذ أي تدابير تردع العدوان وعجزنا عن تطبيق الفصل السابع من الميثاق . وأمام عجزنا استمر المحتل في الاحتلال ، وأمام تهاوننا استمر المحتل في الاضطهاد والقتل والابادة .

اننا ننادي بالسلام ، ونرغب في السلام ، ونرفض الاستسلام . ان الأمة العربية تمتلك طاقات واسعة من الكفاح والحضارة وهي قادرة على النهوض . لقد تعرضنا للحملات المليبية والاحتلال وانتصرنا وهزمتنا المحتل . لقد بقي المحتلون في فلسطين لسنوات طويلة ولكنهم طردوا . ان احتلال الكيان الصهيوني اليوم لفلسطين والأرض العربية المحتلة رغم بشاعته لن يكون مصيره أحسن من مصير الاستيطان الصليبي في الماضي .

ان شعب لبنان الصغير البطل قد أعطى مثلا على الكفاح . فرغم الامكانيات الهائلة للعدو التي زود بها من قبل قوى الشر ، ورغم الابادة والاضطهاد ، رفض شعب

لبنان الصغير أن يستلم لقد طلب من لبنان وفقا لاتفاقية ١٥ أيار/مايو أن يعطي الشرعية للمحتل ، ولكنه رفض . ان عمليات الاستشهاد البطولية التي قام بها شعب لبنان الصغير واجباره المحتل على الانسحاب من أكثر الاراضي التي كان يحتلها لخير دليل على أن الشعوب مهما كانت صغيرة ومهما كان عنفوان المحتل فان النصر دوما للشعوب .

لقد فرض على بعض الدول العربية الاستسلام وتوقيع الاتفاقيات ولكن ذلك الفرض ليس سوى عمليات مؤقتة ، لأن السلام في ظل الاحتلال وفي ظل فرض الشروط لا يمكن أن يكون ذا صفة استمرارية . ان أي اتفاق مع العدو ، مهما كان نوعه ، لا يمكن أن ينال الشرعية ، لأن الأمة العربية سترفض ذلك ، وسيلقى كل من قام بخيانة أمته وأرضه مصيره المحتوم .

ما هو موقفنا في هذه المنظمة ؟ هل سنستمر كما كنا في الماضي ، نصدر القرارات ونبكي على حائط المبكى ، أم سننخذ اجراء حقيقيا وواقعا وجذريا ؟ ان طرد المعتدي واجباره على اجلاء قواته لن يتم بالقرارات مهما كانت قوية . فلا جنوب افريقيا انصاعت لقراراتنا ولا الكيان الصهيوني العنصري لفلسطين انصاع لقراراتنا . ولقد علمنا التاريخ ان ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة ، وانه ما ضاع حق طالب به أهله . ان شعب زمبابوي قد أثبت ذلك لاننا نرى اليوم شعب زمبابوي وليس روديسيا وسرى غدا شعب فلسطين وليس الكيان الصهيوني كما سرى بعد غد شعب آرانيا وليس النظام العنصري في جنوب القارة .

ان الانتفاضة التي تشهدها الارض المحتلة في فلسطين وفي الجولان العربية وفي الضفة - التي هي جزء من فلسطين - وفي غزة ، لتؤكد أن المحتل لن ينعم بالامن والسلام مهما كانت القوة التي تسانده ومهما عظمت الامكانيات التي تسانده . فالنصر في النهاية للشعوب . ان إقرار الأمم المتحدة بشرعية المقاومة وإقرار الأمم المتحدة بأن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية لا يمكن إلا أن يشجع شعبنا في الارض المحتلة على المقاومة والتضحية .

لقد أثبت التاريخ أن لقوى الشر نهاية . وان الشعوب التي ناضت ضد النازية لتدرك أكثر من غيرها أن نهاية العنصرية والنازية قريبة ومحتومة . ان ما يمارسه الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة وفي الأرض العربية المحتلة لا يمكن أن يوصف إلا بأنه عمل نازي فاشي . لقد قامت النازية بعمليات القتل وتقوم الصهيونية بأشنع من ذلك بعمليات إبادة الشعب الفلسطيني إبادة جماعية وصلت حد اغتيال الفلسطينيين وملاحقتهم حتى في الأراضي التي هاجروا إليها .

نحن ، كأمة عربية ، وفي إطار الشرعية الدولية ، لجأنا الى الأمم المتحدة ،
وصبرنا أكثر من أربعين سنة . وكل عام نأتي ونبكي على حائط المبكى هذا ، لعسل
العالم ينمفنا . ولكن للصبر حدودا .

ان امكانية فرص السلام في المنطقة محدودة ، وعلينا الا نضيعها . ان السلام
لا يمكن أن يكون مع الاحتلال واستمرار الاحتلال ، ولا يمكن تحقيق السلام الا بتمكين الشعب
الفلسطيني من حقوقه الوطنية وعودته الى كامل ترابه . ولا يمكن تحقيق السلام ، وان
كان يفرض في بعض الاحيان بالقوة ولو بصورة مؤقتة ، إلا بإجلاء القوات المعتدية عن
الأرض المحتلة ، ومنعها من استمرار الاحتلال .

اننا نطالب المجموعة الدولية ، رغم خيبة أملنا التي شاهناها خلال عقود
طويلة ، أن تستيقظ . فقد لا يكون الوقت مناسباً اذا ضيعنا هذه الفرصة التاريخية .
ان شعب سوريا البطل لا يمكن أن يسكت باستمرار على الاحتلال . وان شعب لبنان المقاتل
والمناضل لا يمكن أن يسكت كذلك .

اننا أمة واحدة ، مصيرنا واحد ، وماضينا واحد . ومهما كانت قوة الاحتلال ،
ومهما كان جبروت القوى الامبريالية التي تساند الاحتلال ، فانه لا يمكن لما يقرب من
٢٠٠ مليون عربي أن يستسلموا أبداً . لقد علمنا التاريخ أن التهاون مع المعتدي
لن يكون إلا في صالحه . اننا لا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، أن نقبل الاحتلال
واستمراره . ان الارهاب الذي تمارسه العمالة الصهيونية ضد شعبنا ، لا يمكن إلا أن
يقاوم ، وان شرعية المقاومة أكدتها الأمم المتحدة ، وتؤكدها كافة القوانين .

ان أوروبا التي لم تستسلم للنازية ، وقاتلت حتى النهاية ، يجب أن تدرك ذلك
وأن تهب لمساعدتنا . وان الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تدرك أيضا أن دورها يجب
أن يكون منع الاحتلال ، وتحقيق حق الشعوب ، لا دعم المعتدي ومساندته . واننا على ثقة
من أن قوى الخير في العالم ستستيقظ وتساند الشعب الفلسطيني والشعب العربي والنصر
في النهاية للشعوب المناضلة وليس للمعتدي* .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) .

السيد حيدر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت
 أربعة عقود منذ نظرت الأمم المتحدة للمرة الأولى الحالة السائدة في الشرق الأوسط .
 وبعد مضي ٤٠ عاما من المناقشات والمداولات التي نجم عنها اتخاذ العديد من
 القرارات ، وبعد خمس حروب كبرى تسببت في الحاق أضرار لا حصر لها بالموارد المادية
 والبشرية في المنطقة ، وبعد ٤٠ عاما من الحرمان والبؤس اللذين عانى منهما الشعب
 الفلسطيني ، في المنفى وتحت الاحتلال ، لا يزال حل مشكلة الشرق الأوسط يراوغنا اليوم
 تماما كما كان يراوغنا في الماضي .

لا يزال الشرق الأوسط مضطربا من جراء صلف إسرائيل وعدم قدرتها على كبح جماح
 تعنتها . فإسرائيل لاتزال تتمسك باعتقادها الخاطئ بأن تفوقها العسكري يمكن أن
 يكفل ، لصالحها ، تجميدا دائما لحالة "اللاحرب واللاسلم" وبالتالي يسمح لها بالابقاء
 على الأراضي الفلسطينية والعربية التي مازالت تحتلها بصورة غير مشروعة ، وباستيعاب
 تلك الأراضي تدريجيا .

ان الشرق الأوسط منطقة استراتيجية . وانها لسياسة قصيرة النظر حقا تلك التي
 تقوم على الاعتقاد بأن ادامة التوترات يمكن أن تكفل لإسرائيل أمنها . ان تاريخ
 المنطقة يذكرنا تذكرة مؤلمة بأن التوترات المفتعلة عمدا لا يمكن التحكم فيها أو
 احتواؤها . وسيكون أي تجدد للأعمال القتالية أكثر خطورة من كل الصراعات السابقة ،
 نظرا الى امكانية قيام مواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد تكون عواقبها
 على الأمن والسلم الدوليين أفظع بكثير مما يمكن التفكير به .

ان لب المشكلة المحيطة بالشرق الأوسط يتمثل في سياسات إسرائيل العدوانية
 التوسعية واستهانتها المتمفة بالازدراء بالحق المشروع وغير القابل للتصرف للشعب
 الفلسطيني في أن يكون له وطن يخمه . وفي غمار ذلك ، شنت إسرائيل حروبا عدوانية
 على جميع جيرانها ، واحتلت أراضيها بالقوة وانسقت ، ممتلئة بالشر ، وراء الوسواس
 الملازم لها ، وهو تصفية الهوية الفلسطينية سواء في الأرض المحتلة وخارجها .
 وبالتحدي الكامل لارادة المجتمع الدولي ، رفضت الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وضمت

مدينة القدس الشريف ومرتفعات الجولان ، وعجلت بعملية اقامة المستوطنات غير المشروعة في الضفة الغربية ، بغية تغيير طابعها الديموغرافي في خاتمة المطاف وتهويد جميع الاراضي الفلسطينية .

ان معاناة الشعب الفلسطيني التي لا توصف تحت الاحتلال الاجنبي ، تعد من أشد الفصول مأساوية في تاريخ هذا القرن . فهذا شعب دينامي ، وريث حضارة عريقة ، قد انتزعت منه أرضه التي عاش فيها أجداده منذ آلاف السنين . وقد ظل ذلك الشعب ، طوال ٧٠ عاما ، منذ صدر وعد بلفور الذي زرع بذور هذه المأساة ، يعاني "ظلم البغاة" الذين انتهجوا حياله سياسة شرمة انبنت على الملاحقة والارهاب وترمي الى ارغامه على التخلي عن أرضه . وحتى في المنفى وبرغم كل المحن التي عاناها ، لم يجد هذا الشعب نجاة من انتقام مظهديه الوحشي الذي لا يقف عند حد .

ويتعين على اسرائيل أن تتخلى عن سياسات الضم التي تنتهجها ، إذا كانت تكنّ رغبة حقيقية في إحلال السلم في الشرق الأوسط . إن قدرات اسرائيل العسكرية تضع تحت تصرفها من الوسائل ما يكفي لإشاعة الموت والخراب . ولكن ذلك ، كما أثبت الزمن مرارا وتكرارا ، لن يفتّ في عزيمة العرب وتصميمهم على العيش شعبا مستقلا ذا سيادة . ولن يتمكن جهاز اسرائيل العسكري من قسرهم على قبول ما هو أقل من سلم عادل ومشرف . وعلى اسرائيل أن تعرف أن الشعب العازم على الحصول على حريته لا يمكن إخضاعه . ولا يمكن لأي شعب أن يعيش الى الأبد في حالة حرب .

أمام اسرائيل خياران . بإمكانها أن تختار السلم الدائم باعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونبذها لمخططاتها التوسعية وعدولها عن سياسات الضم . أو أن تسعى الى الحصول على أمن زائل مقابل عداء راسخ وعدم استقرار دائم في تلك المنطقة الاستراتيجية . إن اسرائيل بوسعها وضع حد لعزلتها التي بنتها على الحقد والعدوان إذا توصلت الى تسوية عادلة مع الشعب الفلسطيني ومع جيرانها العرب .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ ، في دورتها الثامنة والثلاثين قرارها ٥٨/٢٨ جيم ، الذي أوصت فيه بمعد مؤتمر ملام دولي معني بالشرق الأوسط ، وحددت فيه العناصر الأساسية الكفيلة بتتويج عملية البحث عن تسوية شاملة بالنجاح . وفي العام الماضي كرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز دعوتهم الى التنفيذ العاجل لهذا القرار ، وشددوا من جديد على ضرورة القيام في وقت مبكر بمعد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط .

"... مؤكدين على المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الأمن

في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الانفاقات التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا" . (A/41/697 ، ص ٥٨ ، الفقرة ١٨٢)

وقد أثلج صدورنا تعاطف الوعي وتوافق الآراء في الأشهر القليلة الماضية ، حول ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر لحل هذه المشكلة المعقدة . ومما يشجعنا في هذا الصدد

ملاحظات الأمين العام (A/42/714) التي تفيد بأن الجهد الخاص الذي بذله للترويج لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط حظي بتأييد زعماء جميع أطراف النزاع . ولكن المؤسف أن هذه الفرصة التاريخية لم تستغل ، وذلك ، كما يؤكد الأمين العام ، لأن ، "العقبة الرئيسية حاليا هي من نوع مختلف ، وتمثل في عدم قدرة حكومة اسرائيل بوجه عام على الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . وسيظل الطريق إلى الأمام محفوفًا بالصعاب إلى أن تسلم الحكومة الإسرائيلية بأن عقد ذلك المؤتمر هو أفضل الطرق للتفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سلمية" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٣)

ونتفق مع الأمين العام في أنه لا بد من استغلال الفرصة المتاحة حاليا لإعطاء دفعة قوية لعملية البحث عن تسوية شاملة . إننا نؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها في مواصلة استكشاف طرق للنهوض بهذه العملية مع جميع الأطراف . ووفد بلادي يشارك الأمين العام توقعاته بأنه سيحظى في هذا المسعى بدعم مجلس الأمن وأعضائه الدائمين على وجه الخصوص .

إن حتميات السلم والأمن في المنطقة تتطلب العقل والحكمة ونفاذ البصيرة . لأن السلم المفروض بقوة السلاح لن يدوم طويلا ؛ ولن يستفيد أي طرف من الجمود الحالي . أما العقبات الاجرائية التي تصنع لتحقيق مكاسب مؤقتة فلا يجوز أن تحجب مزايا السلم الدائم . إن ما يتعرض للخطر ليس السلم والأمن الدوليان فحسب ، وإنما أهمية الأمم المتحدة في هذا الصدد بوصفها أداة للسلم والأمن الدوليين .

السيد وريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من تحصيل

الحاصل أن نقول إن الصراعات عندما تجد طريقها في الانتهاك المستمر للحقوق الامامية للأمم والشعوب ، كما يتوخاها الميثاق ، تصبح امكانية تحولها إلى حرب أوسع نطاقا ، وإلى مأساة انسانية لا يمكن تصور أبعادها ، أكثر قربا إلى الواقع .

وليس هنالك من مكان تتضح فيه هذه الحقيقة مثلما هي عليه في الشرق الأوسط . فعلى مدى الاعوام الاربعين الماضية حرم الشعب العربي الفلسطيني بالقوة من أبسط حقوقه

الامامية ، وتعرض لتقلبات وموت ودمار من جراء صراع لا يتوقف همل خمسة حروب رئيسية . وفي كل مرة كان الصراع يمل الى حافة الحرب العالمية بسبب تحدي اسرائيل المتبجح لكل المبادئ والمفاهيم المقبولة في القانون الدولي ، وكل القرارات ذات العلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن . وهكذا كان الصراع العربي الاسرائيلي ، وفي له قضية حرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير ، ينتقل من أزمة عنيفة الى أخرى ، مغلغا وراءه عقبات تزداد ضخامة في كل مرة ، وتحول دون استعادة السلم والامن الى تلك المنطقة المشتعلة .

إن اسرائيل ، إذ يشجعها التأييد غير المحدود الذي تتلقاه من أصدقائها وحمايتها ، تتابع بلا هوادة سياساتها العدوانية والتوسعية . وبترسخ اسرائيل المطرد لاحتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والعربية ، ومن خلال "الضم الزاحف" والتدمير المنهجي لسمات تلك الأراضي ، الثقافية والدينية والديمقراطية والاجتماعية الاقتصادية ، والإبقاء على حكمها الوحشي المتمثل في ارهاب الشعب العربي وقمعهم ، فإنها تصعد على نحو متواصل من حدة التوترات والأعمال العدائية في المنطقة ، وتجعل من أي أمل في بدء مفاوضات هادئة حلما بعيد المنال . كما أن اسرائيل لم تتوقف عن محاولات اليائسة لطمس هوية الشعب الفلسطيني الوطنية وتفتيت تماسكه السياسي ، والقضاء ماديا على ممثله الوحيد والشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن هذه المنظمة استطاعت عبر السنين أن تصمد أمام هذه الهجمة الوحشية ، وظلت حتى اليوم تمثل صوت الشعب الفلسطيني وضميره . وهذه حقيقة جوهرية لا يمكن أن تغيروها قوة السلاح .

واسرائيل أيضا ما زالت تواصل احتلالها غير الشرعي لأراضي لبنان ذات السيادة ، بعد خمس سنوات من غزوها العسكري المكثف لذلك البلد ، متجاهلة في كل ذلك تجاهلا صارخا مطالبات مجلس الامن بانسحابها الفوري والكامل الى الحدود المعترف بها دوليا .

وفي هذا الإطار ، فإن الرسالة الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبنان (A/42/702) تسجل تسجيليا حيا مدى الدمار الذي تلحقه قوات الاحتلال الاسرائيلي بلبنان ، بما في ذلك ما لا يمكن وصفه إلا بأنه سياسة حرق الارض ضد المدن والقرى في الجنوب وفي البقاع الغربي ، لان اسرائيل بدأت الآن تدميرا شاملا للهيكل الاساسية الزراعية والاقتصادية الاخرى كوسيلة لطرد المواطنين اللبنانيين واللجئين الفلسطينيين المقيمين هناك ، وبالتالي تفرغ السكان من المنطقة المجاورة لما تسميه منطقة الامن في جنوب لبنان ، التي اقامتها اسرائيل منذ عام ١٩٨٢ . وتؤكد هذه التطورات مخططات اسرائيل الشريرة لغرض وجود عسكري دائم على جنوب لبنان .

ومن الواضح ان اسرائيل لا يمكنها ان تختفي وراء ذريعة الدفاع عن النفس لتبرير وجودها غير الشرعي في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، كما لا يمكنها ان تبرر اعمال وممارسات القمع والاضهاد اللانسانية التي تمارسها . والواقع انه يجب ان تجبر اسرائيل على تحمل المسؤولية امام المجتمع الدولي عن انتهاكاتهما الفظة الفليظة لميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد السلوك المتحضر العالمية الاخرى .

في عام ١٩٨٢ ، فتح فصل جديد في البحث الذي دام اربعة عقود عن تسوية عادلة وسلمية لنزاع الشرق الاوسط . ذلك ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين - الذي عقد في جنيف في شهر ايلول/سبتمبر من ذلك العام - اعتمد بالاجماع إطارا للتسوية الشاملة عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة . واندونيسيا تؤيد تأييدا حارا تلك المبادرة التاريخية التي ايدتها بعد ذلك الجمعية العامة بقرارها ٥٨/٢٨ جيم ، لاننا مقتنعون دائما بان الطريق المعقول الوحيد نحو السلام يجب ان يكون الاستخدام الكامل لوسائل وآليات بناء السلام وحفظ السلام المتوفرة لدى الامم المتحدة ، باعتبارها المحفل المتمدد الاطراف الوحيد المعني خصيما بهذا الغرض .

وقد كان تأييدنا للاقتراح قائما على الاعتقاد بأنه يوفر فرصة فريدة لجميع اطراف النزاع للاشتراك على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ،

وكذلك الدول الكبرى والدول المعنية الأخرى . وفلا عن ذلك ، فإنه يتفق أيضا مع رأينا قديم العهد بأنه كي تكون عملية المفاوضات نافعة وصالحة ، فإنها ينبغي أن تتناول بشكل منصف وشامل جميع العناصر الرئيسية للتسوية العادلة الدائمة . وفي رأي اندونيسيا والغالبية العظمى من البشرية ، فإن هذه العناصر الرئيسية هي : نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الإنسانية والوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في العودة وحق تقرير المصير وحق الاستقلال وحق إقامة دولته ذات السيادة في فلسطين ، والحاجة إلى ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ورفض حالات الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل ، مثل سياسة المستوطنات في الأراضي المحتلة وسياساتها الخاصة بتغيير طابع ووضع القدس ، وحق جميع الدول في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وخلال هذه الفترة لم يُدخِر ومع في إحراز تقدم نحو عقد المؤتمر الدولي . فقد أجرى الأمين العام مباحثات مستمرة تقريبا خلال العام الماضي وحده ، بما في ذلك مناقشات على أعلى المستويات ، مع أطراف النزاع ومع ممثلي الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن . ومع أن الغالبية العظمى من هذه الأطراف التي تشاور معها تؤيد تماما عقد المؤتمر الدولي ، فإن الأمين العام قد اضطر إلى القول بأن العقبة الرئيسية لا تزال تتمثل في :

"عدم قدرة حكومة إسرائيل بوجه عام على الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر

دولي [للسلام]" . (A/42/714 ، الفقرة ٢٣)

وفيما يتعلق بهذه النقطة ، نلاحظ أنه في داخل الدوائر الحاكمة الإسرائيلية نفسها يبدو أن هناك انشقاقا في الرأي ، وأن اقتراح عقد مؤتمر دولي لا يزال يشير في جميع أنحاء إسرائيل مناقشات خلافية ولكنها نشطة .

غير أن التحدي الأساسي الذي لا يزال يواجه إسرائيل هو الاعتراف بحقيقة الوجود الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي لا جدال فيها وقبول قيام دولة فلسطينية في فلسطين . ولكن إسرائيل لا تزال تتمسك بدلا من ذلك بهدفها غير المقبول

اطلاقا في الحصول على اعتراف دولي بمشروعية ما تبغي فرضه من أمر واقع ، وهي تعلم تماما أن المجتمع الدولي لا يمكن أبدا أن يقبل الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، حيث أن ذلك يعد منافيا تماما للميثاق ولقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن ثم ، فلا تزال اسرائيل تكرر التاكيد قولا وعملا أنها ليست لديها النية للاشتراك في بحث جاد عن السلام .

وفي هذه الظروف ، لا بد من زيادة الضغط السياسي والدبلوماسي لاقناع اسرائيل بأن الطريق الوحيد نحو السلام هو التسوية الشاملة التي تراعى فيها المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة . ولذلك من الضروري أن يتعاون أصدقاء اسرائيل وحلفاؤها بالتحديد أخيرا مع الأمم المتحدة في جعل عقد المؤتمر الدولي للسلام أمرا ممكنا .

وعندما أعلن المجتمع الدولي تأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط ، لم يساور أحدا منا الوهم بأن ذلك سيتحقق بسهولة . ومن المسلم به أن الطريق الى المؤتمر سيكون طويلا وشاقا . إلا أنه لا تكاد توجد اليوم دولة ولا مجموعة من الدول غير مقتنعة بأن المؤتمر يوفر أفضل فرصة ، بل الفرصة الوحيدة ، للتفاوض بنجاح حول تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد أكدت الدول العربية مجددا في هذا الشأن تأييدها للمؤتمر ، وذلك في اجتماع القمة غير العادي الذي عقده في عمان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وبالمثل فإن المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في شهر نيسان/ابريل أعرب أيضا عن تأييده للمؤتمر . ويسرنا أكثر من هذا التأييد الكبير المتزايد الذي تقدمه الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

إن اندونيسيا تتفق تماما مع ما ذكره الأمين العام من أن :

"هذه الاتجاهات الايجابية ... تتطلب منا توحيد الصفوف والاستفادة من

الاساسي الذي تم ارساؤه حتى الآن" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٤)

إننا نعتقد مثله أن استمرار حالة التوقف يتعارض مع مصالح جميع الأطراف المعنية ، وأنه عن طريق المؤتمر الدولي للسلام وحده يمكن تحقيق كل أهداف جهودنا الدؤوبة بشكل شامل ، أي : تحقيق العدالة التاريخية للفلسطينيين ، وإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي ، وإحلال السلام في الشرق الاوسط .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت الذي

ننظر فيه البند المتعلق بالحالة في الشرق الاوسط ، تتصادف في عام ١٩٨٧ ذكرى عدة أحداث : الذكرى السبعون لوعد بلفور ، الذي تصور إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، والذكرى الاربعون لقرار الجمعية العامة (د - ٢) ، الذي ينص على تقسيم فلسطين ، والذكرى العشرون لحرب الايام الستة ، التي ترتب عليها وقوع كامل المنطقة التي كانت تشكل من قبل اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب تحت السيطرة الاسرائيلية .

وكما حدث على مر التاريخ ، فإن الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ، ومهبط ثلاث ديانات عظيمة يصبح مرة اخرى بؤرة توتر تهدد السلم والامن الدوليين بالخطر .
وعندما اتخذت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د - ٢) المعنون "نظام الحكم القادم في فلسطين" ، دعت الى انشاء دولتين مستقلتين احدهما عربية والاخرى يهودية ، والى وضع نظام دولي خاص لمدينة القدس . وبذلك اضطلعت الامم المتحدة بمسؤولية فريدة تتجاوز بكثير مسؤوليتها بموجب نظام الوصاية .
ومما يدعو للأسف ان القرار ١٨١ (د - ٢) لم ينفذ بالطريقة التي ارادتها الجمعية العامة . وادى هذا الفشل التاريخي الى نشوب أربع حروب خلال العقود الاربعة التي تلت اتخاذ ذلك القرار .

وتنص إحدى فقرات ديباجة القرار ١٨١ (د - ٢) على ما يلي :

"ترى أن الحالة الراهنة في فلسطين قد تضعف الرفاه العام وعلاقات الصداقة بين الامم" .

ونظرا لما عاناه الشرق الاوسط خلال ال ٤٠ سنة الماضية ، يمكننا أن نعتبر ما ورد في هذه الفقرة أقل بكثير مما تقتضيه الحقيقة . والواقع أن الحالة في الشرق الاوسط ، ولب المشكلة فيه قضية فلسطين ، كانا محورا لانشطة الامم المتحدة .
فقد انشئت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في سنة ١٩٤٩ للتخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين . وكان الهدف الاساسي لعمليات الامم المتحدة لصيانة السلم هو توفير بعض الاستقرار في الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط . وقد ارتبطت بتلك المنطقة الى الابد أسماء مثل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ووضعت هيئات الامم المتحدة ، مثل الجمعية العامة ومجلس الامن ، مينا لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وتعتبر هذه الصيغ حتى الآن أساسا لمبادرات دبلوماسية بناءة . وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلها هذه المنظمة وغيرها من

المنظمات ، يستعص على المجتمع الدولي حتى الآن التوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . إن جميع الخطط والاقتراحات والافكار التي قدمت خلال العقدين الماضيين تسعى الى هدف مشترك ، هو عودة الاراضي التي احتلتها اسرائيل في سنة ١٩٦٧ في مقابل السلم والامن لجميع دول المنطقة . وقد اطلق على هذه الصيغة أخيرا اسم " الارض مقابل السلم" .

وقد يبدو من السهل أن تترجم هذه الصيغة الى سياسة ملموسة ، غير أن من المؤكد أن العقبات التي تقف في سبيل تحقيق السلم عقبات كثيرة . ويبدو أن أكبر عقبة هي معارضة الاطراف المعنية في أن تعترف بعضها ببعض الآخر . وهذا النهج فسي رأينا هو نهج مناقض لما يستهدفه ، إذ أنه يمنع الاطراف من تقييم مستقبلها تقييميا واقعيا مليما .

والمطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى هو أن تدرك جميع الاطراف أن هناك بديلا للحالة الراهنة ، يتطلب من جميع الاطراف أن تقبل خيارا معقولا حتى وإن كان مؤلما . وبالنسبة لاسرائيل ، يمكن أن يكون هذا الاختيار إما الاستمرار في سياستها القائمة على استخدام القوة والتفوق العسكري والاصرار على احتلال الاراضي الاجنبية وإحباط التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني والسعي الى تحقيق حلم اسرائيل الكبرى بأبعادها التوراتية ، أو أن تقبل العيش في المستقبل وفي وئام مع جيرانها . ينبغي لاسرائيل أن تبتعد عن المفهوم المتمثل في أنها تستطيع أن تختار محاورين متساهلين من بين الفلسطينيين . فكل بلد يستطيع أن يختار اصدقاء وحلفاءه ، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يختار جيرانه الجغرافيين . ولذلك ينبغي لاسرائيل أن تقبل دور منظومة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في المفاوضات المقبلة . وسيكون تحقيق السلم أمرا ممكنا عندما تعترف اسرائيل بأن احتلال الاراضي الاجنبية ، وتحقيق السلم مع جيرانها ، أمران لا يمكن التوفيق بينهما . ويجب على اسرائيل أن تتذكر مفهومها الاصلي للدولة وأن تقبل حقائق ديمغرافية معينة . ويجب ببساطة أن يؤخذ الشعب الفلسطيني في الاعتبار ، فلم يعد من الممكن التصرف كما لو كان الفلسطينيون غير موجودين .

وبالنسبة للشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية ، فالاختيار يقوم بين الاعتراف بإسرائيل وبفرمة القيام بعملية تؤدي الى سلم حقيقي ، أو المحافظة على الامر الواقع المؤلم .

وبالنسبة للطرفين ، يصل الخيار الى حد الانصراف عن مفاهيم بقيت طويلا في الاذهان ، والتخلي عن الاراضي المحتلة أو المفاهيم السياسية . وعندما يحدث ذلك فقد نرى الدولتين اليهودية والعربية اللتين طالب القرار ١٨١ (د - ٢) أساسا بإنشائها ، تتعايشان في سلام .

لقد شهدنا في العقود الماضية سياسة "الترقب والانتظار" التي لم توصلنا الى شيء حتى الآن . ومن المشكوك فيه أن هذا النهج يمكن أن يحقق نتائج ملموسة . وبالأحرى ينبغي للطرفين ألا يعولا على المفهوم الخاطئ بأن الوقت في مصلحتهما ، وأن يخطعا بجهد شجاع لازالة العقبات المثبتية التي تمنع البدء في المفاوضات . ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على توجيه الجهود التي يبذلها أطراف الصراع للبدء من أرضية مشتركة في اتجاه واحد فقط ، هو إقامة سلم دائم وعادل وشامل في الشرق الاوسط . وأفضل طريق لتحقيق ذلك هو عقد مؤتمر دولي . ونحن نلاحظ باهتمام أن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، تكسب تأييدا دوليا متزايدا . وقد أيدت النمسا منذ البداية الاقتراح الخاص بعقد ذلك المؤتمر . وحتى يحقق المؤتمر نتائج هامة ، من الضروري أن يشارك فيه جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع ، بما في ذلك الفلسطينيون .

إننا نرى أن السلم لا يمكن أن يقوم على سياسة "القبضة الحديدية" ، ولكنه يمكن أن يقوم على أساس احترام القانون الدولي . وهذه هي العناصر التي تعتبرها النمسا حيوية للتوصل الى حل دائم وعادل وشامل للمشكلة : التقيد بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) اللذين يوفران حتى يومنا هذا الأساس الأكثر قبولا للحل ، والانسحاب من الاراضي المحتلة ، واحترام حق جميع الدول ، بما في ذلك إسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومشاركته في المفاوضات عن طريق ممثله المختار منظمة التحرير الفلسطينية .

والمطلوب في المرحلة الحالية أن تبذل جميع الأطراف المعنية ، والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، جهدا منسقا لتهيئة المسرح لعقد المؤتمر الدولي . ولا تقتصر المسؤولية عن القيام بذلك على أطراف الصراع فقط ، ولكنها تقع كذلك على كاهل الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

إن مشكلات الشرق الاوسط لها أوجه متعددة ، وتتضمن جوانب سياسية وعسكرية وقانونية وانسانية . ولا ريب في أن انتهاك حقوق الانسان في الأراضي التي تحتلها اسرائيل هو أحد الجوانب الهامة في المشكلة .

ان احلال السلم العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق دون احترام حقوق الانسان .
وامتداد اسرائيل في سياسة اقامة المستوطنات مبعث قلق كبير . ذلك أن حيازة الاراضي
بفرض إنشاء المستوطنات عليها وزيادة عددها يتسببان في احباط وياأس كبيرين في اوساط
السكان العرب . ولا بد أن تفاقم هذه السياسة من الجو القومي العام السائد في الاراضي
المحتلة . فالاحداث اليومية تشير دورة العنف والقمع التي لا ينبغي أن تكون مفاجأة
لاحد بعد ٢٠ عاما من الحياة في ظل الاحتلال ، واذا كانت اسرائيل مهتمة بإرساء الاساس
لحل تفاوضي فينبغي لها أن تغير السياسات التي تتبناها في الاراضي المحتلة ومن شئم
تهيئ المناخ المفضي الى التعايش السلمي في المستقبل بين اليهود والعرب على السواء .
وعندما نتكلم عن الحالة في الشرق الاوسط ، وبوجه الخصوص عن الاراضي
المحتلة ، لا ينبغي ان يحيد عن بصرنا لبنان ، ذلك البلد الذي مزقته الحرب وامتبست
به التجزئة الداخلية . ان مرور أكثر من عقد على الحرب الاهلية والتدخل الخارجي قد
عرضا للخطر بدرجة كبيرة ، وجود لبنان ذاته . لقد استجابت النمسا الى محنة لبنان
والى محنة السكان الفلسطينيين وسوف تواصل تقديم الاغاثة الانسانية .
وقبل أن اختتم كلمتي أود أن أشيد اشادة خاصة بوكالة الامم المتحدة لاغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) التي ما برحت تتخذ من فيينا
مقرا مؤقتا لها . ان العمل الانساني والتعليمي الذي يظطلع به موظفوها
المتفانون في ظل ظروف تكون في أحيان كثيرة خطيرة جدا ، ما برح يساعد على التخفيف
من وطأة محنة ملايين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٩ . ان الاونروا جديرة بدعم المجتمع
الدولي .

في عام ١٩٤٧ وقبيل اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢) ، كان يقال

إنه :

"لا يمكن ايجاد تسوية عادلة إلا اذا أخذت في الحسبان ، بدرجة كافية،

المصالح المشروعة لكلا الشعبين" .

وينبغي لنا أن نتذكر أنه طيلة العقود الماضية لم تحظ المصالح القانونية للشعب الفلسطيني بالاهتمام الواجب ، وهذا أقل ما يمكن قوله ، وينبغي أن يكون أنبل هدية للمجتمع الدولي هو إعطاء الشعب الفلسطيني ما هو مستحق له .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ما برح الشرق الاوسط يمثل أخطر بؤر التوتر ومصدرا مستمرا لتهديد السلم والامن الدوليين . وليس هناك أدنى شك في ان قضية فلسطين لاتزال تمثل لب أزمة الشرق الاوسط . ولاتزال النتيجة التي خلص اليها المجتمع الدولي سليمة تماما على الرغم من وجود عدد من العوامل التي تؤثر في الحالة في الشرق الاوسط ، منها الصراعات الدائرة في المناطق المجاورة لفلسطين . اننا مقتنعون بأنه لابد من تكثيف الجهود الرامية الى ايجاد تسوية شاملة وعادلة وسلمية لقضية فلسطين فبدونها لا يمكن تسوية الازمة في الشرق الاوسط .

ولا يمكن ايجاد حل للحالة بالوسائل العسكرية ، اذ انه من المستحيل التوصل الى حل دائم لأي من المشاكل الدولية الرئيسية بالوسائل العسكرية . وزيادة تكديس الاسلحة ، وبخاصة قيام اسرائيل ، دون هوادة بتعزيز قدرتها العسكرية ، لن يؤدي إلا الى زيادة التوتر واحتمال تحول الحالة في أي وقت الى صراع عسكري .

ان استمرار اسرائيل في احتلالها للضفة الغربية من الاردن وقطاع غزة والقسم الشرقي ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان واتخاذ الخطوات العدائية ضد البلدان العربية والقمع القسري للحقوق المشروعة للفلسطينيين كلها امور تعمق من الازمة وتقلص من فرص الحل . وفي هذا السياق ، نود أن نؤكد من جديد تضامننا مع الشعب الفلسطيني وتأييدنا الكامل لحقوقه الثابتة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به . ونؤكد أيضا تأييدنا لسيادة الجمهورية العربية السورية ولبنان وسلامتهما الاقليمية ، حيث تحتل اسرائيل جزءا من اراضيهما .

وفي الوقت نفسه نود ، في جملة أمور ، أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في الحفاظ على السلم ، وخاصة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تحظى أنشطتها بدعمنا السياسي والمالي .

بيد أننا ندرك أن انسحاب القوات الإسرائيلية غير المشروط من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به ، والشرط اللاحق المتمثل في ضمان الوجود الآمن في ظل السلم والاستقرار لجميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك دولة فلسطين العربية ودولة إسرائيل ، هي متطلبات أساسية جوهرية لحسم الحالة المتأزمة في الشرق الأوسط .

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مقتنعة بأنه يمكن إيجاد حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط ، عن طريق عقد مؤتمر دولي معني بالسلم ، وفقسما لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباشتراك جميع الأطراف المعنية في الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن .

لقد درسنا باهتمام تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتصل بمشاوراته للوفاء بالولاية المنوطة به بموجب قراري الجمعية العامة ٤٣/٤١ و ١٦٢/٤١ .

ومما يستحق الشناء أنه بالمقارنة مع الفترة السابقة نجد أن الأمين العام كان بوسع أن يلاحظ أنه :

"الآن لم يعارض أي من أعضاء ... مجلس [الأمن] من حيث المبدأ فكرة

عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة" . (A/41/277 ، الفقرة ٣)

ومهما يكن من أمر ، من الواضح أنه لاتزال هناك خلافات رئيسية قائمة فيما يتعلق بنطاق وولاية المؤتمر وفيما يتعلق باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

واننا مقتنعون بأنه ينبغي للمؤتمر أن يجعل حل مسألة الشرق الاوسط يرتكز ارتكازا دقيقا على مبادئ القانون الدولي . ونرى أنه من الضرورة بمكان عدم تضييق أسس هذا الحل ليصبح قاصرا على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٨٢ (١٩٧٣) ، بل علينا أن نمد نطاقه ليشمل مجموعة كاملة من قرارات الامم المتحدة التي تخص على الخصوص الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به . اننا نعتبر الطبيعة الشاملة لهذا المؤتمر متطلبها أساسيا لنجاحه . واننا مقتنعون بأن اساءة استخدام فكرة المؤتمر بجعله واجهة رسمية للمفاوضات المنفصلة تعرض للخطر المؤتمر الدولي برمته . وفي هذا السياق ، نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لرأي الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بشأن ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة .

وأية محاولة للقيام بصفقات منفصلة على حساب الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تعتبر نهجاً بناءً لحل المشكلة ، لأن محل هذا النهج لن يحل المشكلة الرئيسية ، ألا وهي ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في شكل انشائه دولته الخاصة به .

إن جمهورية تشيكوملوفاكيا الاشتراكية مقتنعة بالحاجة الى الشروع ، دونما تأخير ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد هذا المؤتمر . وأنشطة اللجنة التحضيرية يمكن ، على وجه التحديد ، أن تساعد على التغلب على الاختلافات القائمة فسي الآراء . ولهذا السبب نقول مرة ثانية إننا نؤيد أن تبدأ اللجنة التحضيرية عملها بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

إن تطور المواقف حول مسائل الحالة في الشرق الاوسط قد أشار في السنوات الاخيرة الى الاقتناع المتزايد بحتمية التوصل الى حل سياسي شامل . ونحن نعتبر أنه من الظواهر الايجابية اشتراك عدد كبير من الدول والحركات والمنظمات في عملية تطوير التفاهم المشترك من أجل التوصل الى تسوية منصفة للحالة في الشرق الاوسط .

وفي هذا السياق فإن مواقف هؤلاء الذين يعارضون التسوية السلمية تصبح أكثر شفافية الآن من أي وقت مضى . ونحن نعتقد أنه من المناسب أن نذكر بالاستنتاج الذي توصل اليه تقرير الامين العام وهو

"إن العقبة الرئيسية حالياً تتمثل في عدم قدرة حكومة اسرائيل

بوجه عام على الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة" .

(A/42/714 ، الفقرة ٣٣)

ونعلن بكل قوة أن سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والاحتلال والضم والقمع العنيف لحقوق الشعب الفلسطيني وإنكار سيادة الدول العربية ليس لها أي أمل فسي النجاح .

وما لم تتغير سياسة الزعامة الاسرائيلية وسياسة داعميتها السياسييين والماليين والعسكريين تغيرا اساسيا مستمر الحالة المتفجرة في المنطقة في التدهور الى شفا محرقة . لذلك فإننا نعرب ، مرة أخرى ، عن دعمنا الكامل لجهود المجتمع الدولي من أجل التوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط عن طريق مؤتمر دولي يجعل من السلم والاستقرار والامن امورا ممكنة ، لمصلحة جميع دول هذه المنطقة التي عانت أشد المعاناة .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، لقد

تحدث الامين العام في مطلع تقريره الاخير عن أعمال المنظمة عما أسماه "عامل وحسدة الحال المتنامي في الشؤون الدولية" ، قاصدا بذلك وجود اعتراف عام بأن مصلحة الأسرة الدولية تتطلب المواجهة الصادقة والناجحة للتحديات التي نواجهها اليوم . وفي نفس التقرير أكد الامين العام على أن التأخير في حل مشكلة الشرق الاوسط سيؤدي الى إطالة أمد العنف والاطار في المنطقة ، وهو تأخير ناتج كما يقول الامين العام عن تعذر الحصول على موافقة جميع الاطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف تحت رعاية الامم المتحدة .

إن ما يقوله الامين العام يعكس الفكرة الاساسية التي تنطوي عليها المنظمة الدولية ، كما أنه يعكس إحدى أكبر العقبات التي تعرقل تحقيق الهدف الرئيسي للمنظمة ، وهو ضمان الامن والسلم الدوليين . أما الفكرة الاساسية فهي الإيمان بقدررة الانسان ، وبالتالي قدرة الامم ، على تفادي مآسي الحروب وعدم الاستقرار باعتبار أن دول العالم هي كيانات حرة وليست مجرد دمي بيد القدر .

انطلاقا من هذا الايمان بقدررة الانسان على تفضيل السلام على الحرب والحق على الباطل جاءت الامم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي وتنظيم العلاقات بين الدول وتوفير منبر لما يسمى "الدبلوماسية البرلمانية" أو الحوار وتبادل الرأي تحت مظلة هذه المنظمة .

وعلى أساس هذه القناعات أولت الاسرة الدولية من خلال هذه المنظمة ومن خلال المنظمات الاقليمية والدول المستقلة أهمية خاصة لمشكلة الشرق الاوسط . ويتجلى هذا الاهتمام لا فقط في عدد القرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة والمؤسسات التابعة لها ، وإنما أيضا في طبيعة التصور الدولي للمبادئ والسبل التي تشكل أساسا مقبولا لتسويتها . من حيث السبل فإن حجر الزاوية في هذا التصور هو الاجماع شبه الدولي على عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف تحت رعاية الامم المتحدة ، وهو اجماع تمثل في قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٢٨ جيم . وأما المبادئ التي يتركز عليها هذا الاجتماع فهي مستوحاة من ميثاق الامم المتحدة ويمكن حصرها في مراعاة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق العدوان ، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير مصيره .

إلا أن هذا المؤتمر مازال يواجه العقبات ، التي تضعها اسرائيل وحلفاؤها في طريقه ، ورغم أنه لا يستعصي علينا ، نحن الذين خبرنا سياسات ومناهج العدوان الاسرائيلي ، فهم الدوافع والاهداف التي تجعل اسرائيل وحلفاءها يعملون حثيثا من أجل إفشال الجهود الدولية ، فإن هذه المواقف قد أصبحت تعبر بوضوح لا يمكن اخفاؤه على أن السلام ليس مطلبا في حد ذاته بالنسبة لاسرائيل ، لان الكيان الذي نشأ على العدوان ، وترعرع على الاحتلال ، لا يمكن أن يكون السلام بديلا مقبولا بالنسبة له .

ولذلك فإننا نسمع عن طروحات متناقضة يؤكدتها زعماء اسرائيل بشكل شبه يومي . فهم يقولون بالمفاوضات الشنائية ، بدلا من المؤتمر الدولي ، اعتقادا بأن المفاوضات الشنائية ستضع اسرائيل في مركز تفاوضي متفوق يتيح لها الحصول على جميع التنازلات من الطرف الآخر ، خاصة إذا ما كانت هذه المفاوضات برعاية حلفاء اسرائيل . ثم نسمعهم يقولون بأن المفاوضات يجب أن تشمل جميع النواحي المتعلقة بقضية الشرق الاوسط ، أي أن كل شيء قابل للتفاوض ، ولكنهم يعمدون للاستثناء

فيستثنون من ذلك ، الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ويستخدون من ذلك تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني . ثم أنهم يقولون بأن المفاوضات يجب أن تكون بدون شروط مسبقة ، ولكنهم يضعون هم الشروط المسبقة حيث يقولون ان تقوم بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن باقامة أو إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وفتح باب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي .

وهكذا يتبين أن المفاوضات يجب أن تكون بالشروط والحدود التي ترسمها اسرائيل . ولافك أن ذلك يدل بشكل واضح على ان اسرائيل عندما تضع هذه الشروط والعقبات ، إنما في الواقع تجعل السلام خيار الآخرين وليس خيارها ، خاصة أن ميزان القوى الدولي مازال لصالحها في ظل تحالفاتها الاستراتيجية . وهذا يذكرنا بالشروط التي تضعها جنوب افريقيا العنصرية من أجل استقلال ناميبيا عن طريق ربط هذا الاستقلال بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهو الشرط الذي رفضه المجتمع الدولي قاطبة .

ونحن كما قلت لا نستغرب موقف اسرائيل هذا ، ولكن يحق لنا أن نتساءل عن موقف القوة العظمى التي تقف وراءها . هل تأييد سياسات اسرائيل الراضة للسلام هو الطريق الأمثل لإدارة السيادة الدولية في الشرق الاوسط ؟ ان استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، وقرارها بضم هضبة الجولان السورية ، وممارستها الارهابية ضد الشعب الفلسطيني ، واستمرار احتلالها لأجزاء من أراضي جنوب لبنان ، كلها شواهد دامغة على سيادة التوسع الاستيطاني التي تنتهجها . وكما تشير آخر المعلومات المتوفرة لدينا ولدى الامانة العامة ، فإن اسرائيل تقوم الآن في جنوب لبنان بتسييج وضم أجزاء من الأراضي الواقعة فيما يسمى بالحزام الأمني الذي تسيطر عليه ، وبناء منشآت عسكرية في بعض المناطق المقطعة .

ان قيام اسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية هو دليل آخر على الدور الذي تلعبه اسرائيل في منطقتنا العربية ، وهو ضرب أي امكانية لقيام تنمية اقتصادية أو اجتماعية في هذا الجزء من العالم ، لابقائه أسير التخلف والتمزق والتبعية .

وإذا كان التوسع الاستيطاني والارهاب الرسمي الضلعين اللذين يشكلان جوانب هرم السياسة الاسرائيلية ، فإن العقيدة الصهيونية هي قاعدة هذا الهرم . والصهيونية فلسفة ومؤسسة وممارسة . أما الفلسفة فهي تقسيم الجنس البشري إلى فئتين ، واخنة يهودية والاخرى غير يهودية . وأما المؤسسة فهي دولة اسرائيل وعمادها المسمى جيش الدفاع الاسرائيلي . وأما الممارسة فهي غزو أراضي الغير وتحويلها إلى اراض يهودية تابعة للمؤسسة ، بحيث يكون استعمالها حكرا على العنصر اليهودي .

من هذا المنطلق كان الاسلوب الذي تتبعه المؤسسة الاسرائيلية أسلوب الارهاب المنظم والعنف المسلح ، ولقد عبّر الجنرال غور ، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق ، عن ذلك حين قال لصحيفة "علهامشمار" الاسرائيلية الصادرة بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٧٨ :

"عندما صرحت ليانوخ ، وهو قائد القطاع الشمالي ، بأن يستخدم الطيران والمدفعية والدبابات ، فإنني كنت أعرف تماما ماذا كنت أفعل . فمهد حرب استقلالنا حتى هذا التاريخ ، كنا نحارب السكان المدنيين العرب القاطنين في القرى والمدن" .

لذلك تفردت اسرائيل ، شأنها في ذلك شأن حكومة جنوب افريقيا ، باعتمادها على القوة وبتحديها للأسرة الدولية وفرضها لسياسة الأمر الواقع . ولقد أكد رئيس وزرائها شامير أكثر من مرة في مجالسه الخاصة على أن العالم سينس الأراضي العربية المحتلة إذا استطاعت اسرائيل أن تحتفظ بهذه الأراضي لعدة عقود قادمة ، وعلى أن اسرائيل يجب أن تعتمد على نفسها ، وعلى نفسها فقط ، لتحقيق ذلك ، كما هو وارد في صحيفة "الجيورناليم بوست الدولية" عدد ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ . ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة ، وهي البلد الذي يقوم على الليبرالية واحترام حق الملكية وحقوق الفرد ، تغدق العطاء المادي والادبي والعسكري بشكل غير محدود على حكومة تتنكر لهذه القيم ، متيحة لها بذلك امكانية التوسع على حساب الغير والعبث بحقوق الآخرين .

ان هذا النهج السياسي المدروس يهدد الاسس التي تقوم عليها الامم المتحدة والمبادئ التي تحكم نظامنا الدولي ، وهي أن السياسة الدولية جماعية في طبيعتها ، وأنه لا يحق لأي دولة من الدول أن تتناول على غيرها وأن تعتمد أسلوب القوة في علاقاتها مع غيرها ، لأن من شأن ذلك تقويض السلام والامن الدوليين . كذلك فإن النهج الاسرائيلي يبقي حالة الحرب قائمة في منطقة بالغة الحساسية ، لأن ما من شعب يرضى باحتلال أرضه ، وما من شعب يقبل بالرضوخ للاحتلال والحرمان من ممارسة تقرير المصير . ان جوهر أزمة الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية . ولا يمكن في نظرنا أن يستتب السلام في هذه المنطقة بدون حل هذه المشكلة بجميع أبعادها على أساس الشرعية الدولية . وانطلاقا من هذه القناعة وهذه الشرعية تؤيد بلادي عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ضمن اطار الامم المتحدة ، وذلك تمشيا مع الإجماع الدولي والإجماع العربي المتمثل في قرارات القمة العربية الاخيرة .

لقد علمنا التاريخ أن ارادة الشعوب لا تقهر ، وليس أدل على ذلك من سجل شعوب آسيا وافريقيا التي ناضلت وتحررت من ريقه الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد مضى على نضال شعب فلسطين سبعون عاما منذ صدور وعد بلفور المشؤوم ، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على قدمية مبدأ السيادة وحق تقرير المصير بالنسبة لهذا الشعب . وقد أكد ميشاق الأمم المتحدة هذه القدسية تماما ، كما أكد تاريخ الأمم أن من يعتمد على ميزان القوى لتكريس سياسة القهر والباطل خاسر في النهاية ، لأن ميزان القوى يتغير ، ولأن ارادة الأسرة الدولية أقوى من ارادة من يخرج عليها .

السيد خوسامي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انطلق

أول انتشار معروف للحضارة من وديان أنهار الشرق الاوسط . وفي سياق عملية التطور هذه ترعرعت حضارات كبرى في مناطق شاسعة من العالم على مدى الالف الثلاثة الماضية من الاعوام ؛ وكانت هذه الوديان مهد الكتاب المقدس الذي انبثق عنه دين يحمل نداء الحياة ليمل إلى قلوب بني البشر وعقولهم .

لذا ، فإنه من المفارقات أن تكون تلك المنطقة على وجه التحديد هي التي نشهد فيها اليوم واحدا من أشد صراعات عصرنا الجغرافية السياسية شراسة ، صراعا يشكل تهديدا خطيرا ليس لسلم البلدان الواقعة في ذلك الجزء من العالم فحسب ، لكن لأمن العالم بأسره ، بل ويشكك في أساس وجود منظماتنا ذاته .

قلما كانت هناك أمور أخرى تعرضت فيها مبادئ الميثاق للتشكيك على هذا النحو الشامل ، وتم فيها تجاهل المقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن هذا التجاهل الصارخ . لقد جرى على مر السنوات الأربعين الماضية الاستهزاء بالحكومة الجماعية والارادة السياسية للغالبية العظمى للدول الاعضاء .

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتعرض مكان على وجه الأرض لتدمير وارهاب أو اكتساء بالدماء كذلك الذي تعرض له الشرق الاوسط . ففي ظل خلفية صراع لا ينتهي أي قضية فلسطين ، اندلعت حروب اقليمية عديدة ونمت العداوة والحقد والبغضاء والاستياء . وقد دمر بلد واحد هو لبنان تدميرا تاما لأنه شمل بحمايته لاجئين لا دولة لهم . كما أن ثقافتين عريقتين - هما ايران والعراق - تتصارعان في صراع لا نهاية له سيؤدي إلى فنائهما فناء تاما .

والأمين العام على حق ، عندما يحذر - في تعليقه على هذه الصورة الكئيبة للغاية - قائلا ان :

"من شأن التأخير [في البحث عن السلم] أن يؤدي إلى إطالة أمد العنف والاضطراب التي أصبحت من السمات اليومية للحياة في الشرق الاوسط" .

(A/42/1 ، ص ٢)

وفضلا عن ذلك ، من الواضح أن تلك الحالة ستزداد تفاقمًا ، إلى أن نجد حلاً دائما شاملا ، يمكن من تحقيق سلم نهائي يشمل جميع أطراف النزاع وإلى الابد ، وذلك عن طريق حوار صريح بين كل الاطراف المعنية يشارك فيه الجميع على قدم المساواة . ان كولومبيا ، وهي بلد نام غير منحاز من بلدان أمريكا اللاتينية ، وترتبطها بشعوب الشرق الاوسط روابط ثقافية ودينية قوية وعريقة ، تعتقد أن تنفيذ قرار مجلس

الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، الذي يعترف فيهما اعترافا كاملا بحقوق الفلسطينيين يمكن أن يكونا هما الاساس لتسوية شاملة متفاوض عليها .

ونحن بالمثل ، نعتقد أنه يجب استعادة كرامة لبنان وسيادته واستقلاله ووحدته السياسية وعلامته الاقليمية في الوقت الذي يجب أن تنسحب فيه كل القوات الاجنبية من جميع الاراضي المحتلة في أرجاء الشرق الاوسط .

وثأسف كولومبيا بصفة خاصة للحالة الخطيرة السائدة في لبنان وحالة الانهيار التي وصل اليها . فهو بلد مثالي في كل جانب من جوانبه يعاني من ويلات حرب استنزفت على نحو قاجع كل موارده البشرية والطبيعية والمالية . وهذه الحرب حرب غير عادلة فرضت على لبنان ضد ارادته ، لا لشيء إلا لأنه سعى إلى اقرار السلم في المنطقة . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقف موقف المتفرج وتتجاهل مصير لبنان . إذ يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ليس فقط لإنهاء محنة لبنان ، بل أيضا لإعادة بنائه ماديا ومعنويا ، حتى يمكن أن يصبح مرة أخرى مركزا رئيسيا للتنمية ومحكًا للحضارة .

وعلىنا جميعا أن نتحمل مسؤولية بناء مستقبل لبنان . وبالمثل ، يتعين على المتحاربين في الصراع العراقي الايراني أن يلتزموا بقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، التي تطالب بوقف اطلاق النار والعودة إلى حدود ما قبل الصراع ، وبذلك يمتنع امتداد المجابهة المتصاعدة إلى مزيد من البلدان . لكل هذه الاسباب ، نؤيد دون تحفظ جهود الامين العام وجميعتنا الرامية إلى تهيئة مناخ مزدهر لعقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي طال انتظاره والضروري للغاية ، والذي سيضمن حق كل دول المنطقة وشعوبها في العيش في سلم وأمن وحسن جوار داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وتعتقد كولومبيا انه يتعين على الامم المتحدة ألا تألو جهدا في السعي الدؤوب لإيجاد حل للأزمة التي تظهر على جدول أعمالنا عاما بعد آخر كبرهان جديد على عجزنا عن انقاذ أجيال من الفلسطينيين والعرب من آفة الحرب ، كما كان يعتزم ذلك آباؤنا المؤسسون في سان فرانسيسكو . ونحن ننظر إلى الرغبة المحمومة ، التي يبدو أنها تسيطر على عقول الناس وقلوبها في كل أرجاء العالم ، في إنهاء ذلك الفصل الدموي من تاريخنا المعاصر إلى الابد ، على أنها بشير خير .

السيد آل فنه (عمان) : يسرني باسم وفد بلادي أن أعتبر للسيد الرئيسي
عن عميق ارتياحنا للكفاءة والحنكة الدبلوماسية التي يدير بهما أعمال هذه الدورة
وسيكون لهما بدون شك دور كبير في إنجاح أعمال هذه الدورة الهامة .
اننا نناقش اليوم أوضاع منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة ، وهي
منطقة الشرق الأوسط التي تعيش واقعا مريرا يتطلب وقفة صادقة وشجاعة .
ان الأوضاع في الشرق الأوسط تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة ، إذ
رافقت مشاكل هذه المنطقة المنظمة الدولية منذ انشائها ، كما أن لها آثارها
السلبية على السلم والامن الدوليين . ومما يبعث على القلق هو عدم الاستقرار
وامتداد الغليان في تلك المنطقة الهامة دون أن نرى في الأفق ما يشير إلى قرب
انعقاد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط رغم المحاولات الدؤوبة لتجاوز
المراقيل التي تواجه الإرادة الدولية لعقد هذا المؤتمر ، وذلك لكي يعمّ الرخاء
والاستقرار شعوب المنطقة وكافة أرجاء المعمورة . ان تحدي اسرائيل المستمر والسافر
للمجتمع الدولي والذي تاكد من خلال ممارساتها التعسفية في الاراضي العربية المحتلة
في عام ١٩٦٧ تستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات فعالة لحث اسرائيل على ضرورة
الالتزام بالشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كي تبقى هذه
المنظمة قوية وتؤدي دورها الرائد في إرساء قواعد السلم والامن الدوليين .

ان بلادي في الوقت الذي تناشد فيه المجتمع الدولي بذل قصارى جهوده من أجل الإسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، ليحدوها الأمل أن ترى الدولتين العظميين وقد اتخذتا كافة التدابير اللازمة للمساعدة في إزالة العقبات التي تحول دون انعقاد هذا المؤتمر ، وذلك قبل فوات الأوان .

كما نتطلع أيضا أن تتخذ اسرائيل خطوة متقدمة وجريئة بالموافقة على عقد هذا المؤتمر ، الذي لا شك في أنه سيحقق الاستقرار والسلم في منطقة الشرق الاوسط .

اننا في عمان نشيد بالجهود التي تبذلها الامم المتحدة وأمينها العام ، الذي لم يدخر - ولا يزال - أي جهد من أجل البحث عن تسوية شاملة ودائمة لمشاكل المنطقة . كما لا يفوتنا أيضا أن نشيد بالجهود التي يبذلها جلالة العاهل الاردني وأشقائه الفلسطينيين من أجل إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، وذلك على أساس إعادة الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وإتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني الشقيق لتقرير مصيره على وطنه وأرضه .

ان استمرار عدوان اسرائيل على لبنان واحتلالها لأراضيها قد برهن للعالم أجمع أن اسرائيل تعمل على عرقلة السلام في المنطقة . وإن على المجتمع الدولي أن يجسد رفضه لتلك الأعمال المخالفة للقوانين والاعراف الدولية . ويطالب اسرائيل بسحب جميع قواتها فوراً من لبنان . وأن نعمل جميعاً على مساعدة لبنان في إعادة بسط سيادته على جميع أراضيه وإتاحة الفرصة لشعبه الشقيق لتحقيق آماله في الأمن والرخاء .

ان بلادي تشعر بالفبطة والسرور للتطور الحاصل في العلاقات الاخوية الحميمة بين جمهورية مصر العربية والبلدان العربية الأخرى . وإن عودة العلاقات الدبلوماسية بين بعض الدول العربية ومصر تعتبر خطوة على طريق التضامن العربي وصلابته ، كما أننا نعتبرها مفخرة سيعتز بها من المحيط إلى الخليج كل عربي لا شك في أنه لا ينسى دور مصر حكومة وشعباً .

ان المشاكل الصعبة المطروحة يجب أن تكون حافزاً لنا من أجل تقوية وتعزيز دور هذه المنظمة الدولية ، بغية تمكينها من إيجاد الحلول الملائمة لتلك المشاكل .

ولن يكون هذا ممكنا إلا إذا مارست كل دولة من الدول الاعضاء مسؤولياتها الدولية الملقاة على عاتقها ، وذلك كما ورد في خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، سلطان عمان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ حيث قال جلالتة :

"قد حان الوقت لكي تتحمل كل دولة مسؤوليتها في نطاق الاسرة الدولية بهدف تنشيط دور الامم المتحدة وتأكيدده ومنحه قدرة التأثير الايجابي لصالح قضايا السلام والامن الدوليين" .

السيد فاخوري (لبنان) : تعالج الجمعية العامة البند ٣٩ من جدول الاعمال المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" موضوع تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/42/714 المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

ويتضح من التقرير ، وخاصة من الفقرة (ب) من البند "ثانيا" ومن الفقرة ٣٦ ، أن موضوعين رئيسيين في منطقة الشرق الاوسط لا يزالان معلقين وقابلين للانفجار في أية لحظة . فمن هو المسؤول عن هذاب الوضع ؟ ومن هو المسؤول عن الإبقاء عليه متفجرا ؟ ان منطقة الشرق الاوسط لم تعرف الامن والاستقرار منذ أن أقيمت في قلبها دولة اسرائيل قبل أربعين عاما . إذ عملت هذه الدولة على انتهاج سياسة التوسع بالقوة على حساب الشعوب والأراضي العربية المجاورة . كما عملت على فرض نفسها بالأساليب البوليسية قيّمة على دول المنطقة وخارجها مما جعل من اسرائيل المسؤول الاول والعامل الاساسي في تآزيم الوضع في المنطقة والإبقاء عليه متفجرا يهدد في كل لحظة الامن والسلم الدوليين* .

فاسرائيل هي المسؤولة الاولى عن سلب الأراضي العربية في فلسطين ، وتهجير وتشريد شعب فلسطين ، ومواصلة التضييق عليه في الداخل وملاحقته في الخارج ، والامرار على حرمانه من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولته على أرضه .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيترز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) .

اسرائيل هي المسؤولة الاولى عن إفشال المساعي لتنفيذ قرار هذه الجمعية العامة حول عقد مؤتمر دولي للسلام ، وهي المسؤولة عن إذكاء روح العداة وتأجيج نار الفتنة بتحديثها قرارات هذه الجمعية وضما القدس الشريف وجعلها عاصمة لها ، وضما الجولان العربية السورية . وهي المسؤولة عن أعمال القرصنة الجوية والبحرية ، وبناء المستعمرات ، وخرق حرمة المعابد والمعاهد والمدارس والجامعات . كل عمل من هذه الاعمال ، وكل ممارسة من هذه الممارسات يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ، واستهتاراً بهما وبقدرات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، اللذين هما بالتالي مسؤولان عن عدم ردع اسرائيل ووضع حد لسياساتها وممارساتها .

كان الشعب الفلسطيني الضحية الأولى للوجود الإسرائيلي وللسياسة الإسرائيلية . وكان لابد لإسرائيل من ضحية جديدة فكان لبنان وشعب لبنان . ولم يكن هذا الاختيار صدفة بل كان نتيجة تخطيط يهدف الى تحطيم بلد كان مثالا للعيش الأخوي بين جميع طوائفه ، مزدهرا ومنفتحا ولكنه يشكّل بنظر إسرائيل تحديا صارخا لكيانها القائم على العنصرية الدينية والعرقية . هذا بالإضافة الى المطامح الإسرائيلية في أرض لبنان ومياهه .

غدا لبنان العدو الأول لإسرائيل . اجتاحتها بقواتها المسلحة مرارا عام ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . ولم تتوقف يوما عن القيام باعتداءات وحشية وممارسات لا إنسانية ضد مدنه وقراه ، مستبيحة أرضه وسماهه ومياهه . ولم تنفع الشكاوي التي تقدم بها لبنان من مجلس الأمن لانعدام الاجماع في المجلس وفشله في التوصل الى قرار يحمل إسرائيل على وقف اعتداءاتها وممارساتها . فكان الفشل بمثابة براءة ذمة دولية لإسرائيل ، وحافزا لها على مواصلة أعمالها العدوانية ضد لبنان وشعب لبنان .

كذلك كان عجز مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته المتخذة إثر كل اجتياح ، عاملا أساسيا في معاودة إسرائيل اجتياحاتها حتى أدى بها الأمر الى احتلال جزء من الجنوب اللبناني والاستقرار فيه واطلاق اسم "المنطقة الامنية" عليه ليكون قاعدة متقدمة لها وملجأ ومنطلقا للقوى العميلة التي تآمر بأمرها .

لقد حدّرتنا مرارا هنا وفي مجلس الأمن من هذا المخطط الإسرائيلي وحشنتنا المجلس على اتخاذ موقف حاسم رادع ولو لمرة واحدة ولكن دون نتيجة أو جدوى .

الممارسات الإسرائيلية ، موضوع الشكاوي اللبنانية ، تناولت حتى أنواع العنف من القصف البري والبحري والجوي للمدن والقرى والمخيمات ، الى القتل والتشريد والتدمير والخطف ، الى أعمال القرصنة وحصار المرافئ وحرق المزروعات وتعديل الحدود الدولية وقضم الأراضي حولها وشق الطرق وتسييجها ومنع الأهالي من الوصول الى أراضيهم الزراعية والتعامل مع أهلهم في القرى المجاورة ، الى منع الصيادين من الخروج للبحر لكسب رزقهم ورزق عيالهم الوحيد .

في هذا الجو من الارهاب والعنف يعيش اللبنانيون في الجنوب اللبناني ، ولكنهم يقاومون المعتدي ، سلاحهم الايمان بوطنهم والحق في تحرير ارضهم ، لا ترعبهم آلة الحرب الاسرائيلية المدمرة ولا ممارسات اسرايل وعملائها ، ولا يشنهم تقاعس مجلس الامن عن تنفيذ قراراته ولا مواقف المجتمع الدولي السلبية من قضيتهم .

لقد طالت معاناة شعب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ومن سياسة اسرايل وممارساتها اللاإنسانية . وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، العاجزة عن تنفيذ مهمتها تنفيذا كاملا نتيجة عجز مجلس الامن ذاته ، شاهدة على الوضع . وتقاريرها وتقارير الامين العام توضح مدى خطورته وتفجره . فإذا ما طالب لبنان بإصرار بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن بدءا بالقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ومرورا بالقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، فذلك بهدف جعل الجنوب منطقة أمن وسلام واستقرار . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالانسحاب الاسرائيلي الشامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وبانتشار قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان مع الجيش اللبناني حتى الحدود المعترف بها دوليا ، ومساعدتها الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها وسلطتها على كامل اراضيها ، وبالوقف الفوري لجميع الاعمال والممارسات الاسرائيلية . كل هذا يتطلب ارادة وتصميما من مجلس الامن ، وعملا حاسما وفوريا ينطلق من الاجماع داخل المجلس على تنفيذ قراراته وعلى دعم القوة الدولية وجهود الامين العام . ولا نزال نأمل في اجماع مماثل للاجماع الذي تجلى عند التجديد للقوة الدولية في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ يُمكن المجلس من التنفيذ الكامل للقرارات الدولية .

لا بد في هذا المجال من التأكيد بأن لبنان يقدر للأمين العام ومساعديه جهودهم ومساعدتهم ، كما يقدر للقوة الدولية المؤقتة في لبنان ، قيادة وأفرادا ، العمل في ظروف صعبة وأحيانا خطيرة ، لتنفيذ بعض من مهامها . ولبنان يتوجه بشكر خاص للدول المشاركة في القوة على مساهمتها في عملية حفظ السلام وعلى تضحيات وحداتها وتغانيها في خدمة الامن والسلم الدوليين .

إننا ندعم بقوة النداءات التي وجهها الأمين العام لسد العجز في ميزانية القوة الدولية والذي لا يزال في حدود الـ ٢٤٠ مليون دولار . ونتوجه بدورنا بنداء عاجل

الى الدول التي لم تف بالتزاماتها للإسراع في تسديد مساهماتها ، مع التحذير من أن استمرار هذا العجز وتفاقمه قد يكونان السبب في تفشيل أهم عملية حفظ سلام في الوقت الحاضر مما يتردد سلبا على مصداقية الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن وعلى عمليات حفظ السلام في العالم .

بجانب الوضع الأمني المتدهور والمتفجر في الجنوب اللبناني ، يعاني لبنان اليوم من أزمة اقتصادية خانقة قد تؤدي الى مجاعة حقيقية إذا لم يُتدارك الأمر وتلجّي الدول القادرة نداء الأمين العام بالمساعدات المالية والعينية الضرورية والملحة .

وسيعرض على الجمعية العامة مشروع قرار ، أوصت به اللجنة الثانية بالاجماع ، يتعلق بإعمار وإنماء لبنان . وأملنا في أن تلاقى النداءات التي يوجهها الأمين العام تجاوبا سخيا فيتجسد التضامن مع لبنان عمليا لإنقاذه من المحنة التي يعيشها وهو البلد الذي كان ، ولا يزال ، مثالا للالتزام بميثاق الأمم المتحدة ، المتمسك بأهدافها والحريص على وحدة وتضامن أعضائها .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت الحالة في الشرق الاوسط مدرجة على جدول أعمال محافل اقليمية ودولية كبرى . وتواجه هذه الجمعية مرة أخرى نفس الموضوع الذي اعتاد عليه معظمنا هنا . وما برحت المشكلة باقية بالرغم من أنه معروفة جيداً لدينا ، ومازلنا بعيدين عن أي تسوية مقبولة .

إن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط . وقد أوضح وفد بلادي موقفه من قضية فلسطين في البيان الذي أدلينا به أثناء المناقشة التي دارت بشأن ذلك الموضوع منذ بضعة أيام . ونود أن نؤكد من جديد أن الفلسطينيين لهم الحق في تقرير المصير وفي وطن مستقل . وأن استيلاء اسرائيل على الاراضي الفلسطينية واحتلالها إيها خلال حروبها العدوانية هو السبب الاساسي للتوتر في المنطقة . وتعت اسرائيل وسياستها المفامرة العدوانية المستمرة ضد جيرانها واستخدامها القوة دون تردد لانتهاك سلامة اراضي جيرانها العرب لا يؤدي فقط الى تصعيد التوتر في المنطقة وإنما قد يؤدي أيضاً الى الاخلال بالاستقرار العالمي الدقيق ككل . ان اسرائيل تواصل تبرير أعمالها باسم "الدفاع عن النفس" . غير أن نواياها في الواقع واضحة كل الوضوح . وقد خلعت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، على أساس المعلومات والشواهد المعروضة عليها ، الى نتيجة مفادها أن السياسة العامة لاسرائيل ما برحت تسير على نفس المنوال كما كان الحال في الماضي . والمبدأ الاساسي الذي تستند اليه هذه السياسة هو أن الاراضي التي احتلتها اسرائيل تشكل جزءاً من اسرائيل . وقد أدت تلك السياسة الى اتخاذ تدابير مختلفة بهدف اقامة المستوطنات ، ومصادرة الممتلكات ، ونقل المواطنين الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة وتشجيع السكان الفلسطينيين بشكل مباشر أو غير مباشر على ترك وطنهم . ونتيجة لذلك تسيطر اسرائيل الآن على نحو مباشر أو غير مباشر على ٥٠ في المائة من الضفة الغربية والقدس الشرقية .

ولابد أن يدفع هذه المسعى الفلسطينيين الى النضال من أجل تحرير وطنهم . ولن تفيد قسوة اسرائيل في استخدام القوة التي تمارسها مراراً ضد الفلسطينيين إلا في زيادة الكراهية . ويرى وفد بلادي ، أن أعمال اسرائيل لا يمكن تبريرها إطلاقاً باسم "الدفاع عن النفس" فالشواهد تبين أن اسرائيل تقوم بتنفيذ سياسة توسعية .

ويود وفد بلادي أن يشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده الدؤوبة ودبلوماسيته الصبورة اللتين تستهدفان عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط . غير أننا نلاحظ بأسف عميق أن العقبة الأساسية مازالت هي عدم استعداد اسرائيل لأن توافق وتقبل بأن هذا المؤتمر هو أفضل سبيل للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سلمية . ويُعد رفض اسرائيل قبول هذه الفكرة ، ورفضها الاستماع لنداءات المجتمع الدولي ، ورفضها الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والامتثال للقانون الدولي ومعايير السلوك في العلاقات الدولية ، مؤشرا على تسلط فكرة استخدام القوة عليها . وقد أوضحنا موقفنا من المؤتمر في بياننا أثناء مناقشة قضية فلسطين ، ومفاده أن اشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيهم الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب أن يكفل من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة .

فإذا انتقلنا الى الحالة في لبنان ، فإننا نشارك في الشعور بالقلق لأن الحالة هناك ما برحت متفجرة وسريعة التأثر . ونحن نؤيد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جهودها الرامية الى استعادة السيادة اللبنانية على الجنوب اللبناني . وهنا يظهر بوضوح مرة أخرى تعنت اسرائيل . فرفضها الانسحاب من الجنوب اللبناني على الإطلاق قد جعل من الصعب على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الاضطلاع بمهمتها هناك . وقد بقيت اسرائيل فيما يسمى بالمنطقة الامنية ، وهذا انتهاك واضح لسيادة لبنان .

ويلاحظ وفد بلادي بأسف عميق أيضا ، أنه برغم الدور النبيل الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل حفظ السلام في المنطقة ، مازال وضعها المالي في تدهور مستمر . ولهذا فنحن ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة الى الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ونحن نرى من الضروري أن تستمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أداء دورها الذي لا غنى عنه في احتواء وتخفيف حدة التوتر في المنطقة .

وبينما ننتظر ونأمل أن يسير تطور الأحداث في الشرق الأوسط نحو الأفضل ، فإن علينا أن نعالج أحوال اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من حرب العدوان الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ . وتقدم وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) خدماتها لأكثر من مليونين من اللاجئين في الشرق الأوسط . غير أنه في ظل الظروف المالية الراهنة ، تواجه تلك الوكالة عجزا ماليا شديدا يتطلب اجراء تخفيض كبير في خدماتها ، ولاسيما في واحدة من أهم الخدمات ألا وهي التعليم . ولذلك فإن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى جديرة بالاهتمام والدعم اللذين تحتاج اليها من أجل الاضطلاع بولايتها . وأود أن أوضح موقف حكومتي الدائم الذي يتماشى مع الاتفاق الواسع النطاق في المجتمع الدولي ، وهو أن التسوية ينبغي أن تقوم على الاعتبارات الثلاثة التالية : أولا ، انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، الاعتراف بسيادة جميع الدول في المنطقة وبسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها واحترام تلك الحقوق ؛ وأخيرا ، إيجاد حل مرض للمشكلة الفلسطينية يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير .

السيد أولزفوي (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن عام ١٩٨٧
يوافق تاريخين بائسين معروفين جيدا في تاريخ شعوب الشرق الاوسط ، الذكرى العشرين
للعنوان الاسرائيلي على العرب عام ١٩٦٧ ، والذكرى الخامسة لتدخلها المسلح في لبنان
عام ١٩٨٢ . وفي خلال تلك السنوات اتسم الشرق الاوسط بالتوتر الذي يهدد بالانفجار
نظرا لاستمرار احتلال الاراضي العربية من جانب المعتدي ، وتدابيره التوسعية ضد الدول
المجاورة .

وقد مارس المعتدي بوحشية سلوكا مروعا في الاراضي التي يحتلها ، فقتل
الابرياء بما فيهم النساء والاطفال ، حارما العرب من حقوقهم الانسانية وحريرتهم . وفي
كل هذه الاعوام ديس بالاقدام استقلال بعض البلدان العربية وسلامتها الاقليمية ،
وانتهكت الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني على نحو ينافي الضمير . وترى منغوليا أن
المزيد من تردي الوضع في الشرق الاوسط يخلق تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .
إن بعض القوى الغربية قد زادت دعمها وتشجيعها لمثل هذه السياسات والممارسات ،
وكان من شأن هذا أن مكن اسرائيل من تجاهل العديد من مقررات ونداءات المجتمع
الدولي ، بما في ذلك الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، التي تستهدف حلا عادلا
ونهايا لمشكلة الشرق الاوسط .

في هذه الظروف ، يبدو لنا أنه تبذل محاولة خطيرة بذرائع مختلفة لصرف
الانتباه عن بؤرة التوتر الحقيقية في الشرق الاوسط . إن تدهور الموقف في الخليج
الفارسي يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة في الشرق الاوسط بأسره . إلا أننا نعتقد أن
ذلك ينبغي ألا يكون ذريعة لاضاع جهود المجتمع الدولي الرامية لتسوية مشكلة الشرق
الاطوسط . إن أزمة الشرق الاوسط التي سببها الجذري العدوان الاسرائيلي ، تتطلب تسوية
سياسية فورية تقوم على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من كل الاراضي الفلسطينية ،
وغيرها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك شرق القدس ،
والضمان الفعال لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير
المصير ، وقيام دولته الخاصة به ، واقرار سلام حقيقي بين الدول العربية واسرائيل ،
و ضمان حقوق كل دول المنطقة في التنمية الامنة المستقلة ، ونحن نرى أن التسوية في

الشرق الأوسط لا بد أن تكون شاملة وعادلة لكل الجوانب . وقد ثبت على نحو مقنع أن المحاولات المتكررة لفرض أنواع من الصفقات المتملة مع اسراييل على العرب ، محاولات عقيمة وخطرة . إن التسوية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون شاملة بدون حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية . وتؤيد منغوليا شعب فلسطين تأييدا لا يتزعزع في كفاحه لممارسة حقوقه الوطنية ، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب البطل . وأية صعوبة متعلقة بالقضية الفلسطينية لا يمكن حلها إلا باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

وإننا نشاطر مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز رأيه بشأن تقييم التعديل رقم ٩٤٠ الذي اعتمده مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على أنه :
"انتهاك صافر لقواعد القانون الدولي ، وحقوق أولئك الذين تدعوهم الأمم المتحدة ، مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وحركات التحرير المعترف بها" .

كما يعرب وفد منغوليا عن امتنانه للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لأنشطتها خلال هذا العام ، ونؤيد التوصيات التي جاءت في تقريرها .

ونحن نعتبر أن أكثر الوسائل قبولا لتحقيق هدف التسوية الشاملة العادلة لمشكلة الشرق الأوسط تتمثل في عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وباشتراك كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويؤيد وفد منغوليا الجهود التي يبذلها الأمين العام ، والتي تسير في هذا الاتجاه ، وترحب باستعداده لمواصلة قيامه بجهود خاصة مع الأطراف الأخرى لإيجاد وسائل للتعجيل بعملية التسوية في الشرق الأوسط . ونحن نشعر بالارتياح لما أكدته تقرير الأمين العام من أنه :

"... بخلاف المعهود في السنوات الأخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة".
(A/42/277 ، الفقرة ٣) .

وفي الوقت نفسه تؤيد كل التأييد التعجيل بتأليف لجنة تحضيرية باشتراك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن للبحث النشط عن طرق ووسائل عقد مثل هذا المؤتمر تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ (دال) .

وقد لاحظ تقرير الامين العام بحق أن اسرائيل التي لم توافق ، من حيث المبدأ ، حتى الآن على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة ، تخلق العقبة الرئيسية في سبيل حل مشكلة الشرق الاوسط .

ويعتقد وفد بلادي أن أولئك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين لم يؤيدوا تأليف هذه اللجنة حتى الآن يدعمون السياسة العدوانية لاسرائيل . وعلاوة على ذلك ، فهناك دولة ، وهي عضو دائم في مجلس الامن ، تواصل القيام بسياسات ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي مع اسرائيل ، وهي تتعارض كلية مع ارادة ورغبة المجتمع الدولي . وفي هذا السياق نؤيد الرأي الذي عبّر عنه وزراء خارجية ورؤساء الوفود لبلدان عدم الانحياز اثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، الذين ... أدانوا سياسة الولايات المتحدة الامريكية الهادفة الى تطوير الصناعات الحربية في اسرائيل بما في ذلك صناعة الطائرات الحربية واشراكها فيما يسمى برنامج "حرب الكواكب" . (A/42/682 ، الفقرة ٧٣)

ويناشد وفد منغوليا كل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن أن يتبعوا سياسة بناءة تقوم على التعاون والاعتراف بواقع الامور ، بغية التوصل الى تسوية عاجلة لازمة الشرق الاوسط ، وأن يعملوا على أن يكونوا الضامنين الرئيسيين لمثل هذه التسوية .

وتشاطر جمهورية منفوليا الشعبية الرأي القائل بأنه لا بد من إجبار اسرائيل على الموافقة على تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ فوراً تدابير فعّالة ضدها ، بما في ذلك فرض الجزاءات عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ويؤيد بلدي كل الخطوات البتّاءة التي تستهدف تحقيق هذا الهدف .

وختاماً ، نؤكد مرة أخرى تضامن شعبنا مع الشعوب العربية المناضلة . ويشدّد وفد منفوليا على أن العمل الموحد للبلدان العربية ، وضم الصفوف في حركة المقاومة الفلسطينية لهما أهمية حاسمة في التوصل الى حلّ نهائي وسريع لمشكلة الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، ترحب منفوليا بنتائج اجتماع القمة العربي الاخير الذي عقد في مدينة عمان .

ونطالب بالحاح حكومة اسرائيل بأن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي ، وأن تظهر حسن النية تجاه مصير الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ومن أجل إحلال السلم في الشرق الاوسط . فمثل هذا النهج الجديد والمسؤول والملتزم بالواقعية هو على وجه التحديد ما تقتضيه الضرورة الملحة لنزع فتيل البارود من أزمة الشرق الاوسط .

السيد كان (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الهجوم

الذي قام به فدائي فلسطيني مساء يوم الأربعاء الماضي على موقع عسكري اسرائيلي في كريات شمونة ، وأسفر عن سقوط سبعة من القتلى وجرح الكثيرين قد برهن مرة أخرى ، لو كانت هناك حاجة الى البرهان ، على أن التوتر لا يزال سائداً في الشرق الاوسط ، وأنه سيستمر حتى يتم التوصل الى حلّ شامل وعادل ودائم لمشاكل الشرق الاوسط ، بدءاً بالقضية الفلسطينية . فلا تزال هذه القضية تمثّل لبّ الصراع الذي يهز بعنف هذا الجزء من العالم لعدة أجيال ، وحلّها سيؤدي الى حلّ المشاكل الاخرى .

ومن المحزن أن نلاحظ أن استمرار هذا الصراع قد أشار شواغل أخرى مما زاد من تعقيد الحالة المعقدة في حد ذاتها بما فيه الكفاية . فقد تم غزو لبنان ، ولا يزال جزء كبير من أراضيه واقفاً تحت الاحتلال . كما أن مرتفعات الجولان السورية لا تزال

ايضا تحت احتلال وسيطرة اسرائيل . وهناك بلدان أخرى بعيدة عن مركز الصراع ، كالعراق وتونس ، انتهكت سيادتها ولامتها الإقليمية ، وتعرضت لهجمات بربرية لا مبرر لها ولم تسلم منها أرواح المدنيين .

وكما تم التشديد بحق في إعلان جنيف بشأن فلسطين الصادر في عام ١٩٨٢ والسني أيدته الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة فإن استمرار هذا الصراع وانتشاره ، وما صاحبه من توتر مستمر منذ عدة عقود في الشرق الأوسط .

"يتمثل سببه الرئيسي في إنكار اسرائيل ، ومن يؤيدون سياساتها التوسعية ، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف" .
(A/CONF.114/42 ، الفقرة ١)

ويتجلى نفاق قادة اسرائيل في إعلاناتهم الصاخبة التي يدعون فيها أنهم يتوخون السلم والاستقرار في المنطقة . فالأعمال الحربية التي يواصلون شنها ضد البلدان المجاورة ، خاصة لبنان ، تتناقض مع إعلانات النوايا تلك ، إلا إذا كان السلم الذي ينادونه هو من نوع اسرائيلي خاص .

إن رفضهم المستمر الاستجابة على نحو إيجابي لقرارات الأمم المتحدة العديدة ، خاصة قراري مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وقراراتهم بمدد سريان القوانين الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية ، ينبعان من تصميمهم على فرض ملام بشرطهم الخاصة .

وقصف المرفق النووي السلمي للعراق في شهر حزيران/يونيه ١٩٨١ ، والغارات الجوية الوحشية على تونس يبرهنان - إن كانت هناك حاجة للبرهان - على مدى ما يكتونه من احترام للشرعية الدولية وما يبذونه من اهتمام بحقوق الشعوب . وخلص القول ، إنهم لا يهتمون إلا بمصالح اسرائيل وحدها ، ولكن هل تكفل مصالح اسرائيل فعلا بهذا المسلك ؟

لم يحدث قط أن كان هناك نقص في المبادرات أو المقترحات العملية اللازمة للتسوية النهائية لهذا الصراع القائم منذ إنشاء الأمم المتحدة . وتشهد القرارات

الكثيرة لمجلس الامن والجمعية العامة على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي لحسم هذا الصراع . وتعتبر المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة كل الاطراف المعنية في المنطقة على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، نتاجا لنفس التصميم على التوصل الى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . فما الذي فعلته اسرائيل للانضمام الى هذه الجهود ؟ لقد تجاهلتها في احسن الاحوال ، بينما عرقلتها في احوال اخرى بان اوجدت حالات أكثر تعقيدا ، جعلت حل هذه المسائل أكثر صعوبة . فالحالات القائمة على الامر الواقع كتهديد مدينة القدس وإنشاء المستوطنات التي تواصل اسرائيل العمل فسي إقامتها رغم الإدانة الدولية لا يمكن أن تيسر عملية التوصل الى حل دائم لهذا الصراع .

وتشعر موريتانيا ، شأنها شأن كل دول العالم الاخرى ، بقلق كبير إزاء استمرار هذه الحالة في فلسطين وفي الشرق الاوسط بوجه عام . وترى أن أي حل عادل وشامل ودائم لحالة التوتر المستمرة لا بد وأن يكون من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، فضلا عن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس ، وإزالة المستوطنات . وأحد السبل التي تؤدي الى التوصل الى ذلك الحل الذي نتوق اليه جميعا هو أن يعقد بسرعة المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط .

السيد نيقولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : تعتبر التسوية السياسية للصراعات الإقليمية عنصرا أساسيا من عناصر النضال التي لا تتجزأ وغير القابلة للتصرف من أجل تعزيز الامن الدولي . ولعقود عديدة كانت منطقة الشرق الاوسط بؤرة من بؤر التوتر الدائم . وقد أصبح العدوان والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول المحبة للسلم في الشرق الاوسط والمؤامرات الدبلوماسية من العوامل المستمرة للحالة السائدة في تلك المنطقة .

إن مأساة شعب فلسطين العربي ، وإراقة الدماء على أرض لبنان ، والاستفزاز المسلح ضد ليبيا ، وحرب الأعصاب ضد سوريا ، وحرب الأشقاء بين إيران والعراق ، كل هذه الأمور تؤكد الطبيعة المأساوية لهذه الحالة ، وتدلل على الطبيعة الحرجة لازمة الشرق الأوسط .

يتزامن هذا العام ، عام ١٩٨٧ ، مع تاريخين مؤسفين معروفين هما : الذكرى
العشرون لعدوان اسرائيل على العرب في عام ١٩٦٧ والذكرى الخامسة للتدخل المسلح في
لبنان في عام ١٩٨٢ .

مشكلة الشرق الاوسط من اقدم المشاكل وأكثرها تعقيدا . والمصدر الرئيسي
لاستمرار الصراع فيها هو السيادة التوسعية للدوائر الاسرائيلية الحاكمة .

وتنتهج تل ابيب سياسة الإرهاب والعنف ضد المخيمات الفلسطينية وفي الاراضي
المحتلة ، وتنشئ المستوطنات الاسرائيلية ، وتقوم بأعمال القمع ضد السكان
المدنيين . لقد ضمت الجزء العربي من القدس ومرتفعات الجولان وتقوم المؤسسات
الاقتصادية وتشوه الثقافة الوطنية لشعب فلسطين العربي ، وتنتهك على نحو سافر كل
حقوق الانسان الاساسية في الاراضي العربية المحتلة . ويتنافى كل هذا بصورة صارخة
معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا ومع قرارات الامم المتحدة .

وأكدت وشائق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة مرارا المطلب القاضي بأن
توقف اسرائيل على الفور أي تدابير من شأنها أن تؤدي الى تغيير المركز القانوني
أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للاراضي المحتلة ؛ وأن تنبذ تل ابيب
سياساتها وممارساتها الإجرامية التي تنتهجها في الاراضي العربية التي استولت
عليها . إلا أنه نظرا لما تلتقاه اسرائيل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية
الشاملة والدعم من شريكها في التحالف الاستراتيجي فيما وراء البحار ، فما زالت
اسرائيل تسلك طريق العدوان والتوسع .

إن مسألة ضمان الحقوق الاساسية لشعب فلسطين لكي يقرر بحرية مصيره وتنميتة
الوطنية المستقلة كانت وما زالت لب الصراع في الشرق الاوسط . وتؤكد قرارات الامم
المتحدة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة (١٦٢/٤) الف ، على أنه بدون الممارسة
الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وانسحاب اسرائيل من جميع
الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى ، سيكون من المستحيل التوصل الى ملسم
شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

(السيد نيقولين ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ولن تؤدي المحاولات الرامية الى تخطي هذه القضية واستبدالها بمفقات منفردة لا تأخذ في الاعتبار مصالح الفلسطينيين إلا التي تفاقم المشاكل في المنطقة وتقويض عملية التوصل الى تسوية للشرق الاوسط .

ومن الضروري أن تبذل الجهود الدولية الجدية على نحو فعال لتهدئة الحالة في الشرق الاوسط . وتتمثل النقطة الحقيقية التي يجب أن تنطلق منها في اتخاذ خطوات عملية بغية التوصل الى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط . ويكمن مفتاح الحل في السعي الجماعي من أجل احلال سلم عادل حقيقي على أساس مبادئ المساواة والامن المتكافئ وفقا للميثاق وقرارات الامم المتحدة ومعايير القانون الدولي .

وقد وردت المبادئ الاساسية لهذه التسوية بالفعل في قرارات الامم المتحدة ولا سيما ما يتعلق بالنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية بما فيها الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين العربي حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة ، والعودة الى دياره . والوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك هي عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت إشراف الامم المتحدة تشترك فيه كل الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وبطبيعة الحال يجب الإعداد لذلك المؤتمر بعناية تامة لضمان التوصل الى نتيجة مثمرة . ومن ثم ، نؤيد الاقتراح الذي يقضي بانشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الامن .

إن أي محاولات لتشويه الغرض من عقد المؤتمر الدولي وتحويله الى ستار لعقد صفقات منفصلة ومنع منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في المؤتمر وعدم حل المشكلة الفلسطينية ، ينبغي أن تنبذ تماما .

ومهما قال المعارضون لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، وبغض النظر عن الحجج التي يسوقونها ، فإن هذا المؤتمر - الذي تقتنع بعقده الغالبية المطلقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة - هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى تسوية

سياسية للصراع في الشرق الأوسط . ومن المهم في الوقت الحالي تحقيق التوافق الدولي في الآراء فيما يتعلق بمسألة عقد هذا المؤتمر .

مازالت اسرائيل تواصل سياساتها العدوانية والتوسعية تجاه البلدان العربية المجاورة ، بل والبلدان العربية غير المجاورة لها ايضا . وفي هذا الخصوص ، يشجب وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بقوة استمرار احتلال اسرائيل للمنطقة الجنوبية من لبنان ويؤيد ضرورة الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة . ولا بد أن يظل لبنان دولة متحدة ملتزمة الاراضي ، كما يجب تسوية مشاكله الداخلية لصالح الشعب اللبناني .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا ايضا إزاء الحالة السائدة في المناطق المجاورة للبحر المتوسط والتي مازالت اسرائيل والدوائر الامبريالية في بعض الدول الغربية تستخدمها لابتزاز الدول الساحلية وزعزعة الأنظمة التي لا تحوز رضاها والقيام بالاعمال العسكرية المباشرة . إن هذه الاعمال لا تعوق التوصل الى تسوية شاملة لمشاكل المنطقة فحسب ، وإنما تشكل ايضا تهديدا للامن العام .

وقد لاحظ الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، الرفيق ميخائيل سيرجيفيتش غورباتشوف ، في مقال بعنوان "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" ، إن الشرط الإلزامي لإحلال الامن العام هو الامتثال غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة ولحق الشعوب في أن تختار وسائل وأشكال تنميتها بأسلوب سيادي .

وأكد ميخائيل سيرجيفيتش غورباتشوف قائلا : "إن كل المحاولات ، العلنية والسرية ، التي ترمي الي المساس بتنمية بلدان 'الشعوب الأخرى' والتدخل في شؤونها يجب استبعادها . كما أن المحاولات التي تقوم بها جهات خارجية بغية زعزعة الحكومات القائمة أمر غير مقبول" .

الآن ، يتضح تماما للجميع أن الاعتماد على القوة العسكرية وسياسة إرهاب الدولة من أجل تسوية النزاعات قد فقدنا مصداقيتها تماما . ولا يمكن أن تؤدي طرق الابتزاز والضغط وإبرام الصفقات المنفردة الى حل إيجابي لمشكلة الشرق الأوسط . إن

الوسائل السليمة التي يعول عليها لضمان مستقبل آمن لجميع الدول في المنطقة تتمثل في تسوية سياسية للنزاع في الشرق الأوسط على أساس عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط كما ذكرنا آنفا ، واحلال سلم عادل ودائم في المنطقة ، وتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول هناك . ويجب أن تعمل الأمم المتحدة بنشاط للنهوض بتلك الأهداف النبيلة .

السيد القروي (تونس) : إنه من المؤسف أن تظل مشكلة الشرق الأوسط على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة الى يومنا هذا ، دون أن يتوصل المجتمع الدولي الى حل عادل ونهائي لها . وإنه من المؤلم أن تستمر بؤر الاشتعال وأن يستمر العنف وأن يستمر بذلك تهديد السلم والأمن الدوليين تهديدا لا يمكن التنبؤ بعواقبه .

إن عدم حل المسألة الفلسطينية الناجمة عن قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، والذي أنشئت بموجبه دولة اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ، كان ولا يزال أصل الأزمة الخطيرة التي تهدد منطقة الشرق الأوسط . ولم يعد خافيا على أحد أن إنكار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في وطنه وهويته وكرامته ظل لبّ المسألة التي يعيشها هذا الشعب . ورغم الاضطهاد والقمع المسلطين عليه بقي صامدا في نضاله العادل من أجل إثبات وجوده واستعادة أراضيه وبناء دولته والتمتع بحريته وكرامته مثل غيره من الشعوب .

إن الحل النهائي والدائم لمشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا كان عادلا ومبنيًا على الشرعية الدولية . وإن تونس التي ما انفكت تنادي باحترام الشرعية الدولية والاعتماد عليها في حل المسائل الدولية لتأسف اليوم للحالة التي أضحت عليها ميثاق الأمم المتحدة ولما آلت اليه قراراتها بسبب عدم احترام أحد أعضاء منظماتنا لها في حين أنها هي التي تسببت في وجوده .

إن اسرائيل ماضية في رفضها للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني . وهي تأتي الحديث عن فكرة إقامة دولة فلسطينية بالمنطقة رغم الاجماع الدولي المتواصل ورغم تأكيد المجتمع الدولي على أن لا سبيل لإقامة سلم دائم بالشرق الأوسط دون ممارسة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته . وواصلت اغتصاب الاراضي من مالكيها العرب الاصليين لإقامة المستوطنات ، وصادرت ممتلكاتهم الأخرى واعتدت على كرامتهم وطردهم من بيوتهم لإرغامهم على الهجرة ليحلّ محلهم مستوطنون أجانب . واتخذت العديد من الإجراءات والقوانين لتغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة .

وقد أكدت الأمم المتحدة في العديد من قراراتها على أن هذه السياسة غير شرعية وتشكل انتهاكا صارخا لمعاهدة جنيف الرابعة وتمثل عائقا نحو تحقيق سلم دائم بالمنطقة . فدعت اسرائيل الى الكف عن هذه السياسة والى إزالة آثارها . إلا أن اسرائيل تمادت في تعنتها معتمدة على فرض الامر الواقع وزاعمة أن الضرورة الامنية تخول لها التصرف بدون قيود ، فضمت الجولان العربية السورية وغزت لبنان في صيف ١٩٨٢ . ومازالت تشن الغارات الواحدة تلو الاخرى بحرا وجوا على لبنان وعلى مخيمات الفلسطينيين به ، ومازالت تحتل جزءا من ترابه وتتدخل في شؤونه . فكيف يا ترى يمكن لها بعد هذا كله أن تدعي أنها ترغب في الامن والسلام ؟

إن الامن والسلام في مفهومهما ينبذان التوسع والهيمنة ، بل يدعوان الى الاخاء والمحبة بين الشعوب والى التعاون النزيه بين الدول على أساس الكرامة البشرية والعدل والإنصاف الدوليين .

الامن والسلام هما غاية الشعوب العربية التي تصبو الى تحقيق النمو والتقدم في ظل التعايش السلمي بين الأمم . وقد برهنت على ذلك في العديد من المناسبات . فجاءت مبادرتها المعروفة بخطة فاس تعبيرا عن عزم صادق على تحقيق السلام على أساس الشرعية الدولية كما تمثلها قرارات الأمم المتحدة .

وقد أعربت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن يقينها بأن الأمم المتحدة هي الإطار الأفضل لبلوغ سلم دائم وعادل في المنطقة . ورحبت بكل الجهود البناءة التي تبذلها في سعيها لحل قضية الشرق الاوسط . فساندت بكل وضوح عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وجددت منذ أيام خلال قمة عمان دعمها لهذا المؤتمر بمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

لقد أصدرت تونس بموقفها المبدئي تجاه قضية الشرق الأوسط في العديد من المناسبات وعلى منبر الأمم المتحدة ، حيث أكدت أنه لا يمكن تحقيق سلم عادل وشامل بالمنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير وتكوين دولته على أراضيه المحررة ودون الانسحاب الشامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ولا تزال إلى جانب الشعب الفلسطيني ، تؤازره في مآمته وتسانده في دفاعه المشروع عن قضيته . وهي إذ تناشد من جديد المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاهه ، لتشيد بمجهودات الأمم المتحدة ومساعدته من أجل دفع جميع الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق شامل لعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط . كما أنها ترحب بالتأييد المتزايد الذي لقيته هذه الفكرة من جميع الدول المحبة للسلام وتأمل أن يتوصل الدعم حتى لا تفوت فرصة السلام وحتى تتمكن كل شعوب الشرق الأوسط من العيش في مأمن من أخطار الدمار ، وفي ظل التآخي البشري والتسامح العقائدي وتعم بذلك الطمأنينة القلوب ويرجع الأمل إلى النفوس .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : إن الحالة في منطقة الشرق الأوسط تمثل إحدى أشد بؤر التوتر تفجرا في العالم وأخطرها على السلم والأمن الدوليين بالنظر لما تحتويه من عوامل التفجر المستمرة والمتعقدة ذات البعد الإقليمي والبعد العالمي نتيجة إصرار إسرائيل على الاستمرار في تجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية والمضي في تحدي المجتمع الدولي في تنفيذ سياسات الاستيطان وبناء المستوطنات في هذه الأراضي والممارسات الفاشية ضد سكانها .

إن منطقة الشرق الأوسط ، مهد الحضارات والثقافة والأديان بكل ما تعنيه من قيم إنسانية وأخلاقية ، تحولت منذ أواخر القرن الماضي وعبر القرن الحالي إلى أرض للكفاح المرير ضد الغزو الصهيوني الاستيطاني العنصري والاستعمار البريطاني البغيض ، بعد أن كانت أرض المحبة والسلم . وزاد الوضع فيها سوءا والتهابا إثر قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم هذه الأرض المقدمة وإقامة كيان يمثل أبرز ظاهرة استعمارية استيطانية عنصرية أفرزها عهد الاستعمار الكريه . لقد شكل هذا القرار خرقا فاضحا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وعاملا مستمرا لتهديد الأمن والسلم الدوليين ، بالنظر لتعارضه مع رغبات الشعب العربي الفلسطيني ، ولكونه أدى إلى تشريد هذا الشعب والسماح لمعابد إرهابية باغتصاب أرضه وحقوقه وارتكاب أفظع الجرائم ضد أبنائه .

لقد كانت الأطماع الاستعمارية في منطقتنا المحرض والمحرك لمؤامرة إقامة كيان استعماري استيطاني عنصري في فلسطين العربية وإمداده بالمال والسلاح ومختلف أشكال المساعدات التي مكنته من الاستمرار على قيد الحياة والاضطلاع بسياساته العدوانية والتوسعية . وهذه الأطماع ذاتها وراء استمرار دعم إسرائيل في موقفها الرافض للانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وإنكارها التام لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ومقاومتها كل محاولة لإحلال سلام عادل في هذه المنطقة .

لقد قدمت إسرائيل نفسها للعالم بوضوح على أنها عدوة للسلم تسعى إلى التوسع واغتصاب الأرض . وقد أقرت الأمم المتحدة هذه الحقيقة حينما أعلنت في الخامس من شباط/فبراير عام ١٩٨٢ في دورتها الطارئة التاسعة :

"أن سجل اسرائيل وإجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة عضوا محبة للسلم وأنها لم تف لا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ولا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ ايسار/ مايو ١٩٤٩". (القرار ط - ١/٩ ، الفقرة ١١) .

إن نوايا اسرائيل وأهدافها العدوانية والتوسعية لم تكن في يوم من الايام بحاجة الى برهان ليكتشفها العالم . فاسرائيل أصلا مشروع استعماري توسعي استيطاني يقوم على العدوان والتوسع على حساب الأراضي العربية وعلى حساب الشعب العربي . واسرائيل التي أقيمت في فلسطين العربية خلافا لكل الشرائع والمواثيق الدولية ، واحتلت كامل التراب الفلسطيني وأجزاء من أراضي الدول المجاورة لفلسطين العربية وغزت لبنان عام ١٩٨٢ ، إنما تهدف الى تحقيق جملة من الأهداف كانت ومازالت تضع في سلم أولويات مشاريع توسعها مسألة قضم الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك جنوب لبنان ، وتحويلها الى مستوطنات اسرائيلية .

فمن يتحدث عن أوام للحلول في ظل الاحتلال ونكران للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه فلسطين وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق ترابه الوطني ، يبدو انه لم يستفد من تجارب الماضي . إذ لا يمكن ان يقوم سلام عادل في المنطقة في ظل التوسع والاحتلال والاستيطان .

إن الحالة في الأراضي العربية المحتلة خطيرة للغاية وبشكل متزايد نتيجة عمليات القمع والبطش والممارسات الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد أبناء هذه الأراضي مما يشكل خرقا فاضحا لقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، ويفلق آفاق إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي وإقامة سلام عادل وشامل .

إن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . وان أي تغيير في وضع هذه الأراضي وهيكلها الديموغرافي بما في ذلك إقامة المستوطنات أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي . وان ضم اسرائيل للقدس الشريف وقرارها ببسط قانونها وولايتها وادارتها على الجولان العربي السوري المحتل أمر باطل ولاغ ، وقد أدانه المجتمع الدولي .

إن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل عامل عزز سياسات اسرائيل العدوانية والتوسعية وموقفها الراض للسلام . لقد فتح لها هذا التحالف ترسانات الاسلحة الامريكية المتطورة بلا قيود وأشركها في مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو ما يسمى ببرنامح حرب النجوم . وفي ظل هذا التحالف وعدت واشنطن تل ابيب ان تضع تحت تصرفها أحد الأقمار الصناعية التي تستخدم للتجسس على البلاد العربية . ويمكن للمرء ان يتصور الامكانيات التي تتيحها لها هذه الطريقة . أضف الى ذلك زيادة تمويل القواعد العسكرية التي تُبنى في صحراء النقب بالقرب من بحر السبع وديمونة . ويأتي في نطاق كل هذا مساعدتها بطريقة أو بأخرى على امتلاك القدرة النووية لإنتاج الاسلحة النووية ، وتعزيز قدرتها الاقتصادية والتجارية بإقامة منطقة تجارة حرة بينها وبين الولايات المتحدة ضمن إطار هذا التحالف ، الأمر الذي ينعكس في نهاية الأمر على تعزيز قوتها العسكرية العدوانية .

وهذا ما يفسر بطبيعة الحال سبب تعنت اسرائيل في موقفها العدواني واصرارها على سياساتها العدوانية والتوسعية والامستيطانية ، ورفضها للمؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط . ان اسرائيل في حقيقة الأمر ترغب فقط في التوسع وفرض الاستسلام على العرب عن طريق صفقات شنائية واتفاقات جزئية على غرار اتفاقات كامب ديفيد التي أتاحت لها تعزيز سياساتها الامستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى وضم القدس والجولان العربي السوري ، وغزو لبنان في عام ١٩٨٢ .

إن اسرائيل المدعومة من قبل الامبريالية والامستعمار تسد الطريق المؤدي الى السلام العادل ، فهي في اصرارها على احتلال الأراضي العربية وضم البعض منها وبناء المستوطنات عليها وإنكارها حقوق الشعب الفلسطيني إنما تنطلق من أشد الافكار رجعية وتطرفا . وما الخلاف بين حكام تل ابيب حول السلام إلا خلافا بين من يريد انتزاع توقيع العرب الرسمي على وثيقة يتخلون بموجبها عن جميع الحقوق الفلسطينية المقتصبة والأراضي العربية المحتلة وبين من لا يعترف أصلا بوجود أراض عربية محتلة وحقوق

فلسطينية مفتتمة . ان هدف اسرائيل ليس السلام وإنما فرض هيمنتها على المنطقة بالقوة ومحاولة إملاء شروطها ليس على الجانب العربي فقط بل وعلى الأسرة الدولية أيضا .

إن مفهوم السلام عند اسرائيل قائم على أساس الاحتلال والتوسع واكتساب الأرض بالقوة . وهو مفهوم يتناقض مع المفهوم الحقيقي للسلام . وما دام هذا التناقض في مفهوم اسرائيل قائما يظل هدف السلام في المنطقة بعيد المنال ، ويظل كفاح العرب مستمرا حتى يحرروا أرضهم ويستعيدوا حقوقهم .

ولقد أوضحت بلادي مرارا ان للسلام مقومات . وأول هذه المقومات العدل والانصاف ، وانه لا سلام في ظل الاحتلال والقهر والاغتصاب ، ولا سلام ان لم يستعد العرب حقوقهم وأراضيهم كاملة .

وقد أكد السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، في الكلمة التي ألقاها في مأدبة العشاء التي أقامها مساء أمس سيادة الرئيس تشاوشيسكو تكريما لسيادته بمناسبة زيارته لرومانيا :

"إن القاعدة الواضحة لإحلال السلام في المنطقة هي تطبيق قرارات الأمم

المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط ، وقد أيدنا - بغية تطبيق هذه القرارات - عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف المعنية وتحضره الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن . ان استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة والحقوق الوطنية الشابتة للشعب الفلسطيني ، أمور لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها" .

إننا حريصون على تحقيق السلام العادل والشامل . وان الأمم المتحدة وجمعيتها العامة التي أشبقت قدرتها على تفهمها الكامل لمعطيات وطبيعة وأبعاد الحالة في الشرق الأوسط ، والخطورة التي يشكلها استمرار احتلال الأراضي العربية واستيطانها وإنكار حقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية على الأمن والسلم الدوليين ، هي الإطار الصحيح لإيجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . وكل حديث عن إطار آخر غير هذا الإطار هو ضرب من العبث ومحاولة لإعاقة تحقيق السلام العادل والشامل .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠